



PROVISIONAL
A/39/PV.61
21 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)
نم : السيد غيبهـو (غانا)
(نائب الرئيس)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/513-S/16754)

(ب) مشروع قرار (A/39/L.11)

(ج) تقرير اللجنة الخاصة (A/39/649)

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥ .البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في افغانستان واثارها على السلم والا من الدوليين(أ) تقرير الأمين العام (A/39/513-S/16754)(ب) مشروع قرار (A/39/L.11)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/39/649)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان اذكر الممثلين انه وفقا للقرار الذي اتخذ بعد ظهر امس، ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة ظهر اليوم . ومن ثم ارجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة ان يسجلوا أسماءهم في اسرع وقت ممكن .

السيد بيليه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتناول الجمعية العامة للمرة السادسة منذ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ البند المتعلق بالحالة في افغانستان واثارها على السلم والا من الدوليين . وما زالت مشكلة افغانستان وبعد خمسة اعوام منذ التدخل السوفياتي بلا حل . فأسباب الازمة لم تزل وامكانيات التسوية ظلت غير مؤكدة . ولذا قررت الجمعية العامة ادراج هذا البند من جديد على جدول اعمالها .

ومهما كانت الاعذار التي تساق تهريرا لهذا العمل من اعمال القوة ،فانه سيظل يشكل انتهاكا لمبدأ اساسي من مبادئ الميثاق الذي يلزم اعضاء المنظمة في المقام الاول بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة .

وفرنسا تدبر الاعمال التي من هذا النوع . وقد أكد ذلك بشدة رئيسها السيد ميتران ووزير خارجيتها السيد شيسون في مناسبات عديدة .

ان تطور الحالة في افغانستان لا يمكن ان يشير الا الاستتكار والاستياء فهناك اكثر من مائة الف جندي سوفياتي مازالوا جاهدين في اخمد المقاومة الداخلية بالوسائل العسكرية . وتعد الهجمات واسعة النطاق التي شملت معظم اقاليم افغانستان خلال السنة الحالية امتدادا منطقيا للسياسة المنتهجة منذ قرابة خمسة اعوام . وهي تمثل مرحلة تشير القلق وتكشف عن عناد يبعث على الاسف . وفرنسا تشجب هذا اللجوء المتزايد الى القوة الذي لا يمكن ان يخمد المطامح المشروعة لاي شعب .

وقد ضاعف اللجوء الى عمليات عسكرية جديدة ومتزايدة من حدة معاناة السكان المدنيين ، ومن ثم ، فلا مدعاة للدهشة ان يلتبس اكثر من ثلاثة ملايين افغاني الملائم في باكستان وايران هربا من الحرب .

هذه هي الحالة السائدة حاليا في افغانستان وقد أمدنا العديد من المتحدثين بمعلومات اضافية عند ما ابرزوا التوتر على حدود ذلك البلد ومخاطر اتساع نطاق الصراع ليشمل المنطقة بأسرها . ولا يسعنا الا ان نشعر بالقلق ازاء الهجمات الاخيرة التي شنت على الاراضي الباكستانية من افغانستان مما تسبب في وقوع خسائر بين المواطنين الباكستانيين واللاجئين الافغان . ويدل ما حصل عليه القرار المعني بافغانستان من تأييد في العام الماضي حيث صوت لصالحه ١١٦ وفدا كما يدل ادراج هذا البند مرة اخرى على جسدول اعمالنا . على ان المجتمع الدولي مازال يساوره القلق . والرأي العام الفرنسي يشاطر المجتمع الدولي قلقه ويشعر تلقائيا بالتعاطف مع اولئك الذين اختاروا المقاومة صونا لحقهم في تقرير المصير .

ولذا فمن الطبيعي أن يقبل عدد كبير من مواطني بلدي على العمل باخلاص على مسرح الاحداث للتخفيف من معاناة سكان يتكدون خسائر فادحة ثنا لرغبتهم في الاستقلال . كما أن ادراك الصحفيين لواجبهم يكفل لنا عدم اغفال أو نسيان ما يجري في أفغانستان .

ويجدد بي أمام هذه الجمعية التي تحرص حرصا جما على احترام حقوق الانسان في كل مكان، أن أحبي تلك الأمثلة الدالة على الشجاعة والتفاني .
ان الفرنسيين يصعب عليهم ان يفهموا كيف يمكن لعضو بارز في هذه المنظمة يضطلع بمسؤوليات خاصة مناطة به بوصفه عضوا بمجلس الأمن أن يسوغ لنفسه ازدراء ميثاق الأمم المتحدة على هذا النحو وتجاهل قرارات الجمعية العامة ورفض سحب قواته من الاراضي التي تحتلها، وكما قال ممثل فرنسا في السنوات السابقة، يجب على المرء ألا يعتمد على النسيان أو الاذعان للأمر الواقع أو صرف انتباه الآخرين عما يجري ليواصل الاستهزاء بمبادئه معترف بها عالميا .

ان المجتمع الدولي لم يدخر أى جهد في محاولة ايجاد حل، سواء كان ذلك فسي اطار اجتماعات بلدان عدم الانحياز أو اجتماعات المؤتمر الاسلامي أو تلك التي تعقد بمبادرة من المجلس الاوروبي وكل هذه الاجتماعات قدمت مقترحات لاتزال صالحة . وفي هذه الهيئة نفسها دعت الجمعية العامة الأمين العام ومثله الشخصي الى بذل " ساعيهما الحميدة " .
وينبغي ان يتمثل هدف الجهود المبذولة في التوصل الى حل وفقا للقرارات المعتمدة من الجمعية والتي تطالب بانسحاب القوات الاجنبية وبحق الشعب الافغاني في تقرير المصير واستعادة افغانستان لطابعها غير المنحاز وعودة اللاجئين الافغان طوعا الى ديارهم .
وتؤيد فرنسا تماما هذه الأهداف . وهي تعتقد أن أية تسوية تنحرف عن الاطار الذي حدده مشروع القرار A/39/L.11 قد لا تفضي الا الى حل شكلي . ولا يمكننا أن نقتصر على ايجاد تسوية للحالة " حول " افغانستان ولكن يجب أن يكون ذلك في افغانستان ذاتها حيث أن المشكلة وحلها يكمنان في افغانستان .

ونحن نتابع باهتمام الجهود التي يبذلها بيريز دي كوبيار وكورد فيز بغية التوصل الى تسوية سياسية من خلال محادثات جنيف السمتة بالمحادثات " عن كعب " . وكما يؤكد تقرير الأمين تعد هذه المحادثات جهازا للتفاوض الوحيد الذي يعمل في الوقت الراهن ولكن المشكلة التي تكتنفه لم تمنح على مدى العام الماضي، ونحن نأمل من جانبنا في احراز تقدم حقيقي وتحقيق نتائج ملموسة على نحو سريع . ان انه ما لم يحدث ذلك، سيبدأ عدد كبير من الدول الاعضاء في المنظمة في التساؤل عن مدى صواب هذه العملية الدبلوماسية .

وعلى الجمعية العامة أن تظهر من خلال تصويتها ، تصميمها على التوصل الى تسوية سياسية حقيقية ، فالأزمة في افغانستان خطيرة ، ولن يوضع لها حد الا بالتوصل الى تسوية سريعة تنبني على مبادئ الميثاق والتنفيذ الصارم لقرارات الجمعية العامة . وبهذه الطريقة وحدها نتمكن من استعادة سلامة افغانستان الاقليمية وسيادتها واستقلالها السياسي ووضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني ، وتبديد القلق والشكوك التي تساور المجتمع الدولي ، وهذا نتخلص من احدى المخاطر التي تتهدد السلام العالمي .

وفد فرنسا يؤيد مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة ، مثلما أيد مشاريع قرارات مماثلة في السنوات السابقة .

السيد عمار (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد مرور خمس سنوات

على دخول القوات الاجنبية كابول ، ما زالت مسألة افغانستان معروضة على الجمعية العامة . ان الدورات العادية الأربع الاخيرة والاجتماع الطارىء لمجلس الأمن والسندورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة التي عقدت بعد التدخل العسكى مباشرة لم تتمكن من التخفيف من خطورة الحالة التي تسود افغانستان في الوقت الراهن . فالقرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة بأغلبية كبيرة لم تلق استجابة ملائمة من جانب بعض الأطراف .

لقد أعربت بلدان عدم الانحياز مرارا عن قلقها العميق ازاء الوضع في جنوب غربي آسيا وأكدت انه وضع سترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة وقد يكون له أثر خطير على السلم والامن الدوليين .

وفي اجتماعهم بنيويورك في شهر تشرين الاول / اكتوبر الماضي أبدى وزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز قلقهم البالغ ازاء الحالة في افغانستان وكرروا الدعوة الملحة التي صدرت عن اجتماع قمة نيودلهي من أجل تسوية سلمية سياسية تقوم على أساس انسحاب القوات الاجنبية والاحترام الكامل لاستقلال وسيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية وطابعها غير المنحاز والالتزام الحازم بمبدأ عدم التدخل .

كما عقدت منظمة المؤتمر الاسلامي دورة استثنائية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ للنظر في الحالة في افغانستان التي كانت عضوا بالمنظمة آنئذ . وقد أولت المؤتمرات التي تعاقبت بعد ذلك أهمية كبيرة للأزمة الافغانية ، وأوصت اللجنة المخصصة المعنية بافغانستان والمنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، بالعمل على التوصل الى حل سياسي للمشكلة والتعاون في هذا الصدد مع الأمين العام للأمم المتحدة .

وبالرغم مما اتصفت به تلك الجهود من مثابرة وروح بناءة ، لم تسفر التدابير التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والمنظمات الاقليمية الأخرى عن أية نتائج ايجابية . وبأسف وفد بلادي لكون الحل التفاوضي لسألة افغانستان قد ظل بعيدا عن التحقق رغما عن تلك الجهود .

ونحن نعتقد ان استمرار الحالة في أفغانستان لن يؤدي الا الى تفاقم التوتر في منطقة جنوب غربي آسيا والعالم بأجمعه في الوقت الذي أحبطت فيه عودة الصراعات الاقليمية المتصفة بالاستقطاب آمال العالم في وفاق دولي حقيقي .

ونحن نشعر بقلق خاص ازا* تلك الحالة ، نظرا لأن المشكلة التي نبحثها اليوم قد يكون من المستحيل حلها بالوسائل السلمية طالما اتسعت العلاقات الدولية باستمرار التوتر والجشع واللجوء الى استخدام القوة .

ورغم أن الحالة في أفغانستان ليست بجزء التوتر الوحيدة في العالم ، فهي ، مع ذلك سابقة غاية في الخطورة قد تهدد صرح القانون الدولي ومبادئ* ميثاق الأمم المتحدة ان اضافت ممارسة خطرة في مجال العلاقات الدولية ، تتمثل في الاخلال بمبادئ* القانسون الدولي عن طريق تبرير التدخل المسلح بعد ان يكون قد أصبح حقيقة واقعة بالتعلل بأعداء سياسية وقانونية لا تحتمل التحليل أو تصمد له . والآخطار التي تنطوى عليها تلك الممارسة تهدد في المقام الأول الدول الصغيرة والضعيفة لأن الملاذ الوحيد لها هو ميثاق الأمم المتحدة .

ولا يمكن لبلدي أن يوافق على اساءة استخدام القوة بأي مبرر ، أو يقبل هذا الأمر الواقع ، ويرى انه مهما كان الدافع أو المبرر فان التدخل المسلح في افغانستان انتهاك خطير للسلمة الاقليمية لذلك البلد ، ومن ثم تتعين ادانته طبقا لمبادئ* الميثاق والقانون الدولي .

لقد أنشئت الأمم المتحدة في اعقاب صراع عالمي مدمر، لكي تنقذ العالم، وتحديداً، من ويلات الحرب وتسهم في اقامة نظام سياسي دولي يبنني على القانون والعدل والتفاهم بين الشعوب. وكان يمكن لها أن تكون محفلاً مناسباً لتسوية الأزمة الافغانية لو اشتركت بصورة مبكرة كافية في البحث عن الحل .

وقد أدت المحن التي عانت منها افغانستان طوال السنوات الخمس الماضية، والتي تسببت دون شك في الساس بالنظام القائم في منطقة جنوب غربي آسيا، الى ظهور صراع داخل البلد بين قوات متعارضة تسعى كل منها الى تحقيق التفوق على الأخرى . وتلك الحرب المميتة والمتصاعدة تضع استقلال البلد ذاته في كفة الميزان، كما تعرّض لأشد المخاطر قيمه الثقافية وهويته الخاصة .

ان الشعب الافغاني شعب شجاع يتصف بالكرامة والعزة . وقد أظهر وطنيته الشديدة طوال تاريخه وناضل ضد أي تدخل في شؤونه . ولن يكون التدخل العسكري لدولة اجنبية قادراً على قمع المقاومة التي أظهرت بالفعل شجاعة ذلك الشعب وتصميمه على صون استقلال افغانستان ووضعها غير المنحاز .

وهذا الاعتزاز بالاستقلال أفضل ضمان لحياة افغانستان وطابعها غير المنحاز .

ونحن على يقين من ان افغانستان ستستعيد بانسحاب القوات الاجنبية
 وضعها كبلد مستقل غير منحاز ، مثلما كانت لسنوات عديدة قبل ان تبدأ محنتها ومما
 اتاح لها ان تتعاون تعاوناً مفيداً مع جميع جيرانها دون استثناء .
 لكنه لا ينبغي لنا ، اذا ما اردنا ان نكون واقعيين ، ان نبالغ في التمني
 فنتطلع الى ان تغادر القوات الاجنبية الاراضي الافغانية في الحال . لانه حتى
 وان كانت ادعاءات البعض بوجود تدخل في شؤون افغانستان الداخلية مما لا يمكن
 التحقق منه ، مازال من مصلحة الشعب الافغاني ان يتوصل الى ارضية مشتركة حتى
 يتسنى التعجيل برحيل القوات الأجنبية .

ورغم وجود اختلافات عقائدية واسعة بين الجماعات السياسية في افغانستان ،
 فاننا نرى انه لا يمكن بناء مستقبل البلاد دون مشاركة شعبها بأسره في التنمية والتجديد .
 ولن يكتب النجاح الا للتسوية السياسية التفاوضية التي تشارك كل القوى السياسية في
 افغانستان في تحقيقها .

ولا يمكن حكم بلد اشهر جزء كبير من اهله السلاح او تركوا ديارهم ليعيشوا
 خارج حدود الوطن دون ان يدرك المرء ان اجراءات التهذئة التي اتخذت منذ
 أحداث كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ قد فشلت بالتأكيد .

ونحن مقتنعون بان الشعب الافغاني ، شانه شان الشعوب الأخرى ، يرغب
 في السلام والأمن والتنمية . وحبه للاستقلال والحرية يجعل من واجبه كل من
 ولاسيما أولئك الذين يتحكمون في امور السلم والامن الدوليين ان يتيحوا لذلك
 الشعب ان يقرر مستقبله دون اى تدخل او قسر ايا كان مصدرهما .

وسرعان ما ستكون قد مرت خمس سنوات على دخول القوات الاجنبية الى كابول ،

ويود وفدى ان يلاحظ ان هناك اسباباً تدعونا الى عدم الافراط في التشاؤم . فقد
 لاح بصيص امل فعلا في جنيف ، حيث تجرى محادثات عن كثب بين باكستان وافغانستان
 تحت اشراف امين عام الامم المتحدة . ويبدو ان الجولة الثالثة للمحادثات التي اجريت

في اب/اغسطس الماضي ، اتاحت توضيح بعض المشاكل المثيرة للجدل التي كانت مدرجة على جدول اعمال تلك المحادثات . ونحن نشعر بالامتنان بصفة خاصة للامين العام وممثله الخاص السيد ديبغو كورد وفيز بقيا مهما باستكشاف جميع الامكانيات لاجراء حوار بناء بين الأطراف المعنية على اساس الوثائق التي طرحاها . ومن المفيد ان نلاحظ ان الصيغة الجديدة للمحادثات عجلت بخطاها ، مما اسهم في احراز بعض التقدم ، الذي وان كان بطيئا ، الا انه تقدم على الطريق الصعب صوب الحل .

ويود وفدي ان يشير هنا الى أهمية ايجاد الية للوقوف على آراء اللاجئين فيما يتعلق بالظروف الخاصة بعودتهم الى أفغانستان ، اذ نرى ان تلك الآلية مهمة للغاية بالنسبة لامكانية تحقيق الحل الشامل .

وفي النهاية ، اود ان اذكر بان مصير الملايين من الأفغان الذين ارغموا على مغادرة ديارهم ووطنهم . يثير قلقنا الشديد . وفي هذا الصدد ، ينبغي الا تغرب عن بالننا المساعدة التي قدمها لهم المجتمع الدولي ، ولا سيما باكستان ، التي تتحمل العبء الأكبر . ونأمل ان تستمر تلك المساعدة الانسانية لحين التوصل الى حل شامل لمشكلة افغانستان .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : يتفق وفد الاتحاد السوفياتي تماما مع آراء وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، الذي عارض بشدة قيام الجمعية العامة بمناقشة ما يسمى بمسألة افغانستان . فالمناقشة لا تعد وأن تكون محاولة أخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة واستخدام الامم المتحدة لأغراض غير حميدة . وخلف ذلك تقف سياسات بعض الدول التي تريد ادامة التوتر بل وزيادة حدته فيما حول افغانستان وعلى الصعيد الدولي . هل تدرك الوفود أن تأييدها لمناقشة ما يسمى بمسألة افغانستان يمكن أن يرسى سابقة خطيرة بالنسبة لبلدانها ؟ وهل تبصرت الوفود بالامكانيات التي تتيحها بذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاعضاء في

الأمم المتحدة ؟ وهل تدرك أن الدول القائمة باحداث كل هذه الضجة حول "مسألة
افغانستان" داخل الأمم المتحدة وخارجها ، والتي تحاول تصوير أنفسها بصورة أصدقاء
للشعب الافغاني وحماة جاهدة في الحقيقة ، في محاولة اعادة افغانستان الى العصور
الوسطى والتسبب في انتكاسها الى وضع البلد المتخلف الخاضع لما تلميه عليه الامبريالية ؟
ينبغي أن يكون واضحا الآن للجميع أن الحرب غير المعلنة على جمهوريــــــــــــة
افغانستان الديمقراطية هي في جوهرها تدخل مسلح مباشر تمارسه قوى خارجية ذات نفوذ
معادثة لثورة نيسان /ابريل . وليست هناك حاجة الى البرهنة على انه لولا التدخل
المستمر من الخارج ، ولولا الدعم المادي والعسكري الضخم ، لكانت الثورة المضادة قد
تلقت الضربة القاضية منذ أمد بعيد ، ومنيت بالهزيمة واستسلمت بلا قيد ولا شرط .
فبالتجاهل لارادة الشعب الافغاني وبلا حساب الا لمصالحها الاستراتيجية
الخاصة ، تزيد بعض البلدان من تدفق الموارد المادية والمالية على عصابات الثورة
المضادة . فقد وافق الكونغرس في الولايات المتحدة مؤخرا ، على زيادة قدرها عدة
ملايين من الدولارات كمخصصات لتمويل برنامج جديد يسمى بالمعونة السرية للارهابيين
الذين ينفذون العمليات الانتقامية الدموية على أرض افغانستان . وطبقا لما يقوله أعضاء
الكونغرس ، فالولايات المتحدة ، فان العمليات التي تنفذ في أفغانستان هي أكبر
العمليات التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية ، الى جانب تمويل عصابات سوموزا التي
ألقوا بها في نيكاراغوا .

وهكذا يشاهد العالم بأسره الولايات المتحدة وهي تخصص اعتمادات خاصة
للعمليات العسكرية في افغانستان أي للقتل والتخريب في ذلك البلد . وتكتب الصحافة
الفربية بلا خجل أن ما يسمى بمخيمات اللاجئين الأفغان تستخدم كقواعد لتكوين التشكيلات
العسكرية . وهذا يتصاعد الارهاب ويصل الى حيث يصبح سياسة للدول .
وهكذا تبين أنشطة وأعمال أولئك الذين يدعون انهم يقفون في صف حرية الشعب
الافغاني انهم غير معنيين بالحالة المتوترة السائدة الآن حول افغانستان وانهم لا يرغبون
مطلقا في التسوية السلمية للحالة .

ان القوى التي تشير كل هذه الضجة الصاخبة في الأمم المتحدة ، وتحاول التوصل الى اعتماد قرارات معادية لجمهورية افغانستان الديمقراطية . وتتكلم عن ايجاد تسوية سياسية لمشكلة افغانستان ، انما تعرقل مسيرة السلام ، وبالتالي تعطل الجهود التي يبذلها في هذا المجال السيد خافيير بيريز دي كويبار ، الامين العام ، وممثله الشخصي السيد ديبغو كورد وفيز .

لكن الحالة تتطور بما لا يشتهيها أعداء الثورة الافغانية . وقد منيت الثورة المضادة في هذه السنة بسلسلة من الهزائم الخطيرة . ونتيجة لذلك ، يتضح أن الدول التي تؤيد الثورة المضادة تعاقدت مع بعضها ، ونسقت الجهود فيما بينها لشن حرب غير معلنة على افغانستان ، أكثر دمية وأشد شراسة من ذي قبل . وتحقيقا لهذا الغرض ، ارتفع عدد الطرق التي تؤدي الى افغانستان ارتفاعا كبيرا ، وأخذت تسلكها القوافل المحملة بالعتدة القتالة . وتطورت نوعية الأسلحة . فالإغافة الى البنادق الاوتوماتيكية ، والمدافع الصغيرة وما أشبه ، يتسلم عناصر الثورة المضادة اليوم كميات كبيرة من القذائف ، بما في ذلك قذائف أرض/جو ، وقذائف المرحلة الواحدة ولا تستخدم هذه القذائف ضد الطائرات الحربية فقط ، بل وضد الطائرات المدنية أيضا . فعلى سبيل المثال ، وقع هجوم وحشي في ايلول / سبتمبر من هذه السنة على طائرة من نوع دي سي - ١ تابعة لشركة الطيران الأفغانية ، كانت تقوم برحلة من كندا هار الى كابول ، وعلى متنها ٢٠٠ سافر . وطولا شجاعة طاقم الطائرة وحسن تصرفه لكان الهجوم قد تسبب في كارثة .

وفي معظم الحالات ، تطمس العلامات التي تشير الى مصدر السلاح لكن السدول التي تساعد عناصر الثورة المضادة معروفة تماما . ويكفي أن نذكر أسماء المعامل التي تنتج تلك الأسلحة وهي موجودة في الولايات المتحدة وباكستان والصين .

وقد تزايد عدد مراكز التدريب الرئيسية في الآونة الاخيرة ، حيث يقوم فيها مدبرون من امريكا وباكستان والصين وغيرهم من المدربين الا جانب بتدريب عناصر الثورة المضادة على استخدام احدث أنواع الاسلحة ، بما في ذلك قذائف أرض/جو . وغية تدريب مجموعات من

الاخصائيين ، اقيم ما يزيد على ١٠٠ مركز للتدريب ، منها ٧٠ في باكستان ، و ١١ في ايران و ٣ في الصين لتدريب تلك العصابات . كما تشير المعلومات الى انه قد أنشئ على الأراضي الباكستانية المتاخمة لأفغانستان اكثر من ١٠٠ مركز للامدادات بمساعدة من السلطات الباكستانية . وتوجد في تلك المراكز جميع انواع الأسلحة والامدادات العسكرية التي جيء بها من الخارج .

وهناك الآن رقابة خاصة على الأنواع سالفة الذكر من الاسلحة المتطورة وخاصة من جانب السلطات العسكرية في باكستان . وهكذا ، حوكت أراضي باكستان الى قفصة للتدخل المسلح في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وأصبحت القاعدة الرئيسية لتدريب عصابات الثورة المضادة وتسليحها . ووفقا للمعلومات التي جمعتها مجموعة من الباحثين بجامعة بشاور ، يبلغ عدد منظمات الثورة المضادة الموجودة الآن على الاراضي الباكستانية ٨٥ منظمة . ومن المعلوم أن بشاور أصبحت الآن المركز الرئيسي لمتزعمي عناصر الثورة المضادة . وغية تأجيج نيران الحرب غير المعلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، تحاول اسلام آباد ان تتهم شعب افغانستان المحب للسلام باشاعة التوتر في المنطقة . ويمكن أن نشير في هذا السياق الى العديد من الاكاذيب الدفاعية حول هجمات بالمدفعية ومن الجو على السكان الباكستانيين من أراضي افغانستان .

ومثل هذه الانباء تروج عادة عشية بدء جولة جديدة من محادثات جنيف الرامية الى تسوية الحالة في افغانستان والبلدان المجاورة لها ، أو قبل انعقاد دورة الامم المتحدة . وحقيقة القول ، ان الهجمات المسلحة تشن من الاراضي الباكستانية . وأعرض الآن بعضا من الامثلة . في ٥ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، انتهكت مجموعة من الطائرات العمودية التابعة لباكستان المجال الجوي لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، وهاجمت مجموعة من الطائرات العمودية الأفغانية في منطقة بيراكوت بمقاطعة كونار . وقد قدمت براهين على ذلك الى السلطات الباكستانية . وفي ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ، وقع هجوم آخر تعرضت فيه الأراضي الواقعة على الحدود الافغانية الى قصف مدفعي ، مما ادى الى وقوع خسائر في الارواح . هذه هي الوقائع والاحداث ، وهي تبين بوضوح الطرف الذي يتعرض للمعسدة وان الطرف الذي يتستر ويدعي بأنه الضحية ، حتى يتسنى له التدخل في شؤون الآخرين . وقد

يسأل المرء نفسه كيف يفسر تصاعد التدخل العسكري في شؤون أفغانستان ، والمشاركة في المحادثات الجارية عن طريق الممثل الشخصي للأمين العام . فمن الواضح انه لا يمكن التوفيق بين هذين الاتجاهين ، هذا واضح ، ويلقي ظللا من الشك في مدى صدق تصريحات منظمي باكستان عن رغبتهم في التوصل الى تسوية سياسية للمسألة .

والممثل أدلى قادة الولايات المتحدة ومثلوها في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ببيانات تؤيد اجراء المحادثات كوسيلة لتسوية أزمة أفغانستان وجيرانها . لكن تلك البيانات لا تتطابق مع السياسة الحقيقية التي تنتهجها الولايات المتحدة . فالنهج الذي تلجأ اليه فيما يتعلق بالحالة بين أفغانستان وباكستان نهج سلبي . وقد ورد في الصحافة الأمريكية ، على سبيل المثال ، في صحيفة " واشنطن بوست " الصادرة بتاريخ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر من السنة الماضية ، أن هناك موقفا مزدوجا تقفه الادارة الأمريكية فيما يتعلق بالمحادثات . وحقيقة الأمر ، أن سياسة الادارة المالية تنحصر أولا وأخيرا في البحث عن المعاذير لتبرير التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة . وقد أكدت الفترة التي انقضت ، من جديد ، أن التدخل العسكري ضد أفغانستان يرمي الى تعويض من نوع ما لبعض القسوى المعروضة عما فقدته من مواقع برحيل شاه ايران . ويستخدم ذلك التدخل لزعزعة الحالة في جنوب وجنوب غرب آسيا ، وتغطية الاستعدادات العسكرية الجارية في منطقة الخليج الفارسي . وهذه السياسة تشكل خطرا حقيقيا على استقلال شعوب المنطقة ، وعلى التعايش السلمي فيما بينها .

اننا نعتبر أن البيانات التي يدلي بها بعض القادة الغربيين بشأن شن حملة على الارهاب ببيانات مفضوحة لأنهم في الوقت ذاته يسلحون الارهابيين الذين يقتلون الناس في أفغانستان ويحرقون بيوتهم ويدمرونها . فالعصابات الافغانية التي يطلقون عليها في الغرب اسم " المقاتلين من أجل الحرية " ، دمرت ٨٠٠ مدرسة و ١٠٠ مساجد ، و ١٣٠ مستشفى داخل اراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ومن يدعون مناصرة الاسلام قتلوا ١٥٠ من علماء الدين المسلمين ، ويقومون بتصفية منظمي الطبقة المثقفة من مدرسين وأطباء ومرغمين .

بعد ما تكبدته عناصر الثورة المضادة ومن يساندونها من خسائر عسكرية عديدة، تحولت تلك العناصر الآن الى الاجهاز على الاقتصاد في افغانستان . وبدأت تحاول تقويض تنمية الاقتصاد الوطني في جمهورية افغانستان الديمقراطية بما في ذلك الزراعة، وأخذت تتدخل في الظروف المعيشية للسكان . وقد أورد السيد دوست، وزير خارجية افغانستان، الحقائق التي تثبت واقع الأمر أثناء المناقشة العامة للدورة الحالية . وما الذي يمكننا أن نقوله ازاء الهجمات المتقطعة التي شنتها قوات قامت بأعمال وحشية تعود الى القرون الوسطى ؟ هذه القوات تتسبب بالطبع في معاناة الشعب الأفغاني المحب للعامل ولا ترحم الرجال والنساء والأطفال أو السنين .

ويمكن القول بأن العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية كان من الممكن ان تحل من قبل لولا الانشطة غير المستساغة التي تمارسها العصابات المسلحة التي يلقي بها الى داخل افغانستان .

الا انه بالرغم من الحرب غير المعلنة التي تشنها الامبريالية والرجعية ، وعلى راسها الولايات المتحدة ، على جمهورية افغانستان الديمقراطية ، قطعت افغانستان اشواطاً واسعة في تنميتها الاقتصادية . ويجرى انشاء المؤسسات الاقتصادية للدولة التي تعمل ٨ ساعات في اليوم ، ووضع حلول للمشاكل الاجتماعية الرئيسية في مجال الرعاية الصحية والتعليم . وقد أصدرت حكومة الثورة قانون العمل الذي يهدف الى القضاء على استغلال الانسان لاخته الانسان . وأمكن للشعب الافغاني الحصول على المساواة الغذائية الاساسية والمنتجات الاخرى التي يحتاج اليها بصورة ماسة بأسعار ميسورة عن طريق شبكة المؤسسات التجارية التعاونية التي انشئت وتتخذ تدابير اخرى لتحسين حالة العمال . ومن الجلي ان هذه البرامج والانشطة العملية التي يقوم بها حزب الشعب الديمقراطي وحكومة افغانستان ، تقابل بالتفهم من جانب البلدان النامية التي بدأت هي الاخرى مسيرتها على طريق التنمية الوطنية المستقلة .

ومن ناحية اخرى ، فان الاعداد المتزايدة من الافغان الذين غادروا بلادهم تحت تأثير الدعاية الكاذبة او بسبب الحاجة الفعلية الى ذلك بدأت تعود الى ديارها . وقد ساعد قرار العفو الشامل الذي أصدرته حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في عام ١٩٨١ ، الالاف من الافغان الذين غادروا افغانستان لاسباب متعددة يجدوا انفسهم في مخيمات اللاجئين تحت الحراسة المشددة ، او اعضاء في العصابات المشؤومة التي تشكلها عناصر الثورة المضادة ، على ان يقطعوا كل صلة لهم بذلك الماضي ويعودوا ثانية الى وطنهم ويلتحقوا بأعمال مدنية . وعلى سبيل المثال ، عاد في الفترة الاخيرة ما يزيد على نسبت من سكان جمهورية افغانستان الديمقراطية

الى منطقتي سبن بلدانك وبنفاوى في مقاطعة كندهار . وقد عادت ايضا مجموعة كبيرة من سكان مقاطعتي باغلان وبدوغيز ، وقد أكد السكان العائدون لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية انهم سيحمون منجزات ثورة ابريل ويوجهون ضربات قوية لصد قوى الامبريالية والرجعية التي تحاول وقف عملية التنمية التدريجية الديمقراطية في جمهورية افغانستان الديمقراطية .

وتولي جمهورية افغانستان الديمقراطية اهتماما خاصا وكبيراً للدين الاسلامي والمسلمين . وقد اظهرت السلطات الشعبية احترامها للتقاليد الاسلامية وممارستها بين الافغان ؛ وكفلت للمؤمنين حقوقا واسعة النطاق وعاونت كبار رجال الدين في اعمالهم اليومية .

وفي ظل هذه الظروف ، لن يستطيع اعداء الثورة - الذين يرفعون شعار " حماية الاسلام " - الا العنادة بشن حرب مقدسة واثارة حملة من الضجيج تزعم ان الثورة تقسم بارهاب المؤمنين وتدخل في شؤونهم وتغلق المساجد . وهذا هو السبب في ان الحملة الصليبية الموجهة ضد المؤمنين المسالمين وزعمائهم الروحيين اصبحت عنصرا استراتيجيا من عناصر الحرب غير المعلنة التي يجرى شنها على افغانستان . وهناك كثير من الحقائق التي تثبت ذلك . ففي ٢١ اذار / مارس وقع انفجار في مسجد معهد الدراسات الهندسية في كابول حيث كان يتجمع اكثر من ٨٠٠ من المؤمنين . وفي ايار / مايو وقع هجوم على الاماكن المقدسة ، وفي نفس الوقت تقريبا اضرمت النيران في مسجد دخان غورى ، وفي اقليم باغلان هوجم مسجد محكما في مقاطعة اباروان .

وتواصل جمهورية افغانستان الديمقراطية انتهاج سياستها الخارجية القائمة على مبادئ السلم والتعايش السلمي والصداقة والتعاون مع البلدان الاخرى . وقد كررت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، التي تعلق اهمية خاصة على اقامة علاقات ودية مع البلدان المجاورة لها ، مناشدتها لحكومتها بافغانستان ويران بقبول واقع الثورة الافغانية

وتعديل سياساتهما قصيرة النظر تجاه جمهورية افغانستان الديمقراطية ، والاستماع الى
ندائها الذي يرمي الى تسوية المشاكل عن طريق المفاوضات ، على اساس المقترحات المعروفة
التي قدمتها جمهورية افغانستان الديمقراطية بغية تسوية الحالة في افغانستان وحولها .
وبتمسك المسؤولون الافغان بوجهات النظر الايجابية في المحادثات مع باكستان التي
تجرى حاليا من خلال الممثل الشخصي لامين عام الامم المتحدة .
والموقف الايجابي للاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بهذه المفاوضات ، معروف ايضا .
وقد اعرب عنه بوضوح القادة السوفيات مرارا . ونعرب عن املنا في ان يفتح الطريق فسي
القريب العاجل امام الحوار المباشر بين البلدين ، لان هذا الحوار وحده هو الطريق
الاقصر الى تحقيق تسوية حقيقية .
ونود ان نؤكد مرة اخرى على ان الاتحاد السوفياتي قد استجاب لطلب جمهورية
افغانستان الديمقراطية ومد يد المساعدة للشعب الافغاني في احد الاوقات العصيبة
التي مرت بها القوى الديمقراطية في افغانستان عندما تعرضت مبادئ الثورة للتهديد
نتيجة لتدخل القوى الخارجية .
في البيانات التي أقيمت في المناقشة الحالية وفي مشروع القرار المطروح ، نجد
ان هناك محاولة لالقاء ظلال من الشك حول شرعية حق جمهورية افغانستان الديمقراطية
في طلب واستخدام المساعدة العسكرية المقدمة من الاتحاد السوفياتي . ان لاى دولة
الحق في طلب المساعدة من اى دولة اخرى من اجل الدفاع عن نفسها ، وهو حق معترف به
ويؤكد ذلك الحق ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن . وقد مارست مختلف الدول
هذا الحق ، في الماضي البعيد وفي العصور الحديثة على حد سواء . وهو حق يعتبر
هاما بصورة خاصة بالنسبة للدول المستقلة حديثا التي تدافع عن سيادتها ضد التدخل
الاجنبي من جانب الامبرياليين والقوى الرجعية والاخرى . ومن الواضح ان الذين يحاولون
انكار حق جمهورية افغانستان الديمقراطية في طلب المساعدة من دولة صديقة لمقاومة حرب

غير معلنة استمرت لاكثر من خمس سنوات ، ينضمون في الحقيقة الى صفوف اعداء الثورة الافغانية والشعب الافغاني .

ومن الواضح ايضا ان الفصائل السوفياتية المحدودة التي ارسلت الى افغانستان بناء على دعوة من حكومتها لاتهدد اى جهة اخرى . بل على العكس تقوم بدورها كعنصر يساعد على الاستقرار ، وكعامل يحول دون تدهور الحالة في المنطقة وتفاقمها على نحو اكثر خطورة . ان مسألة وجود هذه القوات في افغانستان ترجع الى العلاقات الثنائية الافغانية السوفياتية ، وانا اراد البعض ان يعتبر ان هذه الفصائل المحدودة تشكل نوعا من " التهديد " بالنسبة لباكستان ، فانما يفعل ذلك لسبب واضح وغير مستساغ هو تبرير الامدادات التي تقدم الى باكستان من احدث الاسلحة الامريكية لاعدادها لمساعدة اعداء الثورة الافغانية .

وفي ١٧ ايلول / سبتمبر ، في بيانه في اجتماع مع كبار السن بمقاطعة اندراب في اقليم باغلان ، اكد امين عام اللجنة المركزية لجمهورية افغانستان الديمقراطية الشعبية ورئيس مجلس ثورة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بابر كاركامل ، انه عندما ينتهي تدخل قوى الامبريالية والرجعية في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وتحصل جمهورية افغانستان الديمقراطية على ضمانات دولية قوية بان مثل هذا التدخل لن يتكرر مرة اخرى ، ستعود الفصائل المحدودة من القوات السوفياتية الى وطنها .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وكما اكد نائب رئيس مجلس وزراء* ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد غروميكو، في البيان الذي ألقاه في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يمكن ان تتحقق تسوية الحالة في افغانستان ويكمن :

" الطريق الى ذلك في وقف تكوين وتسليح عصابات قطاع الطرق والمخربين المناوئين للحكومة ، ومنع تسللهم من الخارج الى داخل افغانستان ، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية . وليس شمة شك في ان افغانستان قد اتبعت وسوف تواصل اتباع المسار الذي اختارته ، وهو مسار الاستقلال والحرية والتقدم الاجتماعي والسلم وعدم الانحياز" . (A/39/PV.10 ، ص (٦)

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدم بعقضى البند الخاص بما يسمى بالحالة في افغانستان ، فان الوفد السوفياتي سوف يصوت معارضا له ، كما صوت معارضا لمشاريع قرارات مماثلة في الماضي ، حيث ان مشروع القرار هذا ، يؤيد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وهو ، في حالة افغانستان بالذات يشوه المجرى الحقيقي للاحداث ويخدم مصالح تلك القوى التي لا تهتم بتسهيل التسوية السلمية ، بل تحاول على النقيض من ذلك ، الابقاء على بؤرة التوتر داخل افغانستان وحولها .

السيد روهان (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال التدخل

العسكري المستمر في افغانستان ، بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على بدايته ، مصدرا لقلق المجتمع الدولي .

وتعتبر النمسا ان التزام جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، مبدأ اساسي من مبادئ النظام الدولي وشرط جوهرى لصيانة السلم العالمي . ان امن النمسا ، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الا صغر ذوات الوضع السياسي الجغرافي المكشوف ، يعتمد على التزام جميع الدول - ولا سيما الاكثر قوة - بمبدأ عدم استخدام القوة الوارد في المادة ' ٢ ' من ميثاق الامم المتحدة . لذا ، نلاحظ بعظيم

القلق الاتجاه المتزايد صوب انتهاك ذلك المبدأ الحيوي ، والتعدى على سيادة البلدان المستقلة وسلامتها الإقليمية . ولهذا السبب ، لا يزال التدخل الاجنبي في افغانستان يسبب لنا ازعاجا كبيرا .

فبالرغم من الادانات القوية المتكررة من جانب المجتمع الدولي ، مازالت القوات الاجنبية موجودة في افغانستان ، بما يصحب ذلك من اراقة للدماء وتدمير للبلاد ومعاناة للشعب الافغاني .

والواقع ان الجوانب السياسية للمشكلة يجب الا تجعلنا ننسى بعدها الانساني . فالقتال واشاعة الفوضى في الاقتصاد لا يزالان يسببان خسائر ضخمة في الارواح ويسبب للسكان المدنيين من البؤس والمعاناة ما لا سبيل الى وصفه . وقد ارغمت الاوضاع التي لا تحدث في افغانستان ما يقرب من خمس السكان على مبارحة البلاد ، مما ترتب عليه ان ملايين السكان باتوا يعيشون الان ، في حالة من العوز والفاقة ، في مخيمات اللاجئين ويسعى المجتمع الدولي من خلال جهود الاغاثة المشتركة الى مساعدة هؤلاء الناس ، والتخفيف الى حد ما من العبء المبهظ الذي تتحمله البلدان المجاورة . لكن مصير اللاجئين الافغان سيظل فاجعا بالرغم من هذه المساعدة القيمة والضرورية ، ما لم تتحقق رغبتهم في العودة الى ديارهم واعادة بناء حياتهم . لذا يجب ان تظل اعادة السلم والحريية والامن الى افغانستان ، ومن ثم تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الطوعية ، الهدف الاساسي لجهودنا .

وليس التوصل الى حل سريع لمشكلة افغانستان مجرد حتمية انسانية ومطلب ضروري للاستقرار الاقليمي ، فهو ضروري بالمثل لتحسين المناخ السياسي العام في عالمنا . فيجب الا ننسى ان التدخل العسكري في افغانستان وجه ضربة قاصمة لسياسة الانفراج واسهم بقدر كبير في التدهور المروع للعلاقات الدولية في السنوات الاخيرة . وحتى هذا اليوم لا تزال الحالة في افغانستان تشكل تهديدا خطيرا للامن الدولي وعقبة كأداء في سبيل

استعادة التعاون والثقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وهو ما يجعل الحـل السياسي لمشكلة افغانستان اكثر الحاحا وضرورة .

ان العناصر الاساسية لهذا الحل قد اكدتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا وهي :
الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية وممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير
والضمانات الدولية بعدم التدخل والعودة الطوعية للاجئين .

ومن شتى المبادرات القيمة الرامية الى تحقيق تسوية سياسية على اساس هذه العناصر
برزت العملية السياسية التي اضطلع بها الامين العام ، على انها اكثر النهج ايداناً
بالخير . واود ان اشيد بالامين العام وممثله الشخصي السيد ديفغو كوردوفيز ، لما أبدياه
من حنكة سياسية وبذلا من جهد في السعي من اجل تسوية سلمية لمشكلة افغانستان .
نقدت جهودهما الى قدر كبير من الاتفاق بشأن المكونات الجوهرية للتسوية . وكما
نعلم من تقرير الامين العام المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة ، اثبتت المشاورات
والمناقشات التي دارت في العام الماضي جدواها واسفرت عن توسيع نطاق التفاهم فسي
بعض المجالات . لكننا ، بالرغم من هذا العمل القيم ، نشعر بالقلق للبطء البالغ الذي
تتقدم به هذه المفاوضات . والان وبعد ارساء اسس التسوية ، يتعين على اطراف النزاع
ان تبرهن على التزامها بالتسوية السلمية وتتوصل الى نتيجة ايجابية لهذه العملية .
فالوضع الامني الخطير في المنطقة بل والعالم يتطلب اتخاذ خطوات حاسمة صوب
حل تفاوضي لمشكلة افغانستان . لذا ، نناشد النمسا جميع الاطراف المعنية ان تبسدي
الارادة السياسية اللازمة للتغلب على الصعاب القائمة وانهاء عملية التسوية .
ويتعين على المجتمع الدولي في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ان يعطسي
- من جانبه - قوة دفع قوية لعملية السلم هذه .

السيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

على مرست سنوات الان ظل شعب افغانستان يتقدم بنجاح على الطريق الذي شقته ثورة

نيسان / ابريل عام ١٩٧٨ . ففي افغانستان الان تحولات اجناعية واسعة المدى ترمي الى اقامة نظام اجتماعي اكثر انسانية .

وقد اوضح لنا الممثل الدائم لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، السفير فريد ظريف باسلوب جلي موضوعي مقنع الانجازات الايجابية التي حققتها بلاده في جميع المجالات التنموية الاجتماعية بعد ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، بالاضافة الى مساعي حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية للتوصل الى تسوية سلمية للمشاكل المحيطة بافغانستان . كما اعطى في نفس الوقت معلومات مفصلة بشأن المكائد التي تحيكها الدوائر الامبريالية ضد بلاده .

ويستطيع المرء ان يقول عن حق ان ثورة نيسان / ابريل كانت منعطفنا حاسما فسي حياة الشعب الافغاني ، فقد بدأت فصلا جديدا هاما في التاريخ الحافل لذلك البلد . وتستحق اوجه النجاح التي تحققت في فترة وجيزة من الناحية التاريخية ، احترام كل مراقب موضوعي . كما تسنى التوصل الى نتائج ملموسة ، خاصة في مجالات التعليم والصحة العامة والاصلاح الزراعي .

وقد اتاحت الجهود العظيمة التي بذلتها الحكومة حتى اليوم تقديم ٨٥ في المائة من جميع الخدمات الطبية بالمجان . كما ان التقدم المحرز في تخفيض نسبة الامية - الذي شاركت فيه منظمات اجتماعية عديدة بنصيب كبير - يستحق ايضا التنبؤ به . وقد احرزت نتائج طيبة في مجال تزويد السكان بالمواد الغذائية الاساسية بأسعار ثابتة .

ان الحالة في أفغانستان حالة شعب يسهر على درب الثورة ، شعب أخذ زمام مصيره في يديه ، ويمارس حقه السيادي في تقرير المصير باقامة مجتمع متحرر من الاستغلال والتبعية الامبريالية .

وتتابع الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، حكومة وشعبا ، التطور التدريجي الذي يجري في افغانستان بتقدير عظيم وتعاطف عميق . وتعزز الانجازات التي حققها الشعب الافغاني ، وكذلك الاعتراف الدولي المتعاطف بجمهورية افغانستان الديمقراطية ، من جديد ايماننا بأن أحدا لن ينجح في القضاء على الانجازات الثورية . ويسرنا بالغ السرور أن نقول ان العلاقات بين دولتنا وشعبينا قد اتسعت ونمت بنجاح على أساس معاهدة الصداقة والتعاون الصبرمة في عام ١٩٨٢ .

والحقيقة ، ان التطور الذي تحقق في افغانستان ، التي تحظى بتأييد اصداقها ، لا يمكن عكس مساره . ومع ذلك ، فان هذا التطور لا يتواءم ومفاهيم استراتيجيات السياسة الامبريالية العالمية التي ترى أن كل تقدم شر . ولذا يقوم من ينتهجون هذه السياسة باشعال جذوة المقاومة الشرسة والتحرير على اقتراح اعمال الارهاب ضد الثورة ، ويعتمدون كل ما لديهم من قدرة على التدخل والتهديد والمقاطعة لسد طريق الاستقلال الذي سار عليه ذلك البلد من بلدان جنوب غربي آسيا . وبذا يسببون القلاقل حول افغانستان — ان ويشنون حربا غير معلنة ضد شعبها . وتشكل هذه الاعمال في نفس الوقت تهديدا للسلم في المنطقة برمتها وفي العالم بأسره . كما أن انفاق ملايين الدولارات على أنشطة الثورة المضادة يلحق الضرر على المدى البعيد بكل شعوب منطقة جنوب غربي آسيا .

ان القوى التي تنفق هذه الملايين من الدولارات هي نفس القوى التي تمد أيديها للنظامين العنصريين في جنوب افريقيا والشرق الأوسط ، سعيا وراء المشاركة الاستراتيجية . انها نفس القوى التي حرمت شعب غرينادا من حريته ، وهي التي تهدد اليوم نيكاراغوا . وهي نفس القوى التي تدعو الى تكديس السلاح والمجابهة التي زادت من تفاقم الحالة الدولية على نحو خطير نتيجة لقيام الولايات المتحدة بوزع قذائفها النووية الجديدة في اوروبا الغربية .

وتواصل هذه القوى التي تنتمي الى الدوائر الابريلية والرجعية محاولاتها — لا استخدام الامم المتحدة كغطاء لا استمرار هذه الحرب غير المعلنة والتدخل السافر في الشؤون الداخلية لأفغانستان . ومن شأن ذلك أن يعوق دور المنظمة وأهميتها في حل المشاكل الملحة لعصرنا .

وقد أوضحت تجربة الماضي أن المناقشات حول مسألة افغانستان والقرارات التي صدرت بشأنها لم تحسن بأي حال المناخ في منطقة جنوب غربي آسيا . ولم تسهم البتة في تسوية الوضع حول افغانستان ، وهي غير قادرة على ذلك - بالمناسبة - لأنها تعادي مصالح شعب جمهورية افغانستان الديمقراطية وغيره من شعوب منطقة جنوب غربي آسيا . وتوخيا لمزيد من الصراحة ، أقول ان التوترات السائدة في هذه المنطقة لم تنشأ من جبال أفغانستان ووديانها بل حاكتها وكالات المخابرات الغربية ، وخاصة مخابرات الولايات المتحدة . وهي تحرك من الخارج وتنقل الى المنطقة . ان شعب افغانستان المجتهد المسالم لا يهدد أحدا ، بل يجابه تدخلات مستمرة في شؤونه الداخلية . ويحرم التدخل الابريلي من الخارج دول المنطقة من التمتع بالعلاقات الطبيعية للسلم والتعاون المتبادل . وتأتي المخاطر من تلك القوى العدوانية التي تحاول أن تعطل احراز المزيد من تقدم التطور الديمقراطي في افغانستان ، بل وارجاعه الى الوراء عن طريق عمليات التخريب والتدخل .

وعلاوة على ذلك ، فان المناقشة الجارية ، التي فرضت على الامم المتحدة ، تشمل عبثا اضافة على الحالة المعقدة بالفعل في المنطقة . وهي تقتصر على خدمة نزعة السيطرة لقوى المجابهة وتكديس الاسلحة . وينطبق هذا أيضا على مشروع القرار (A/39/L.11) . فهذا المشروع يتفق تماما مع الجهود التي تبذلها دوائر الابريلية والرجعية لمواصله اساءة استخدام الامم المتحدة في المستقبل أيضا ؛ لذلك يرفض وفدي بشدة هذا المشروع ، وسوف يصوت ضده . فالعبارات المستخدمة في نص مشروع القرار لا تؤدي لها الا حرمان دولة ذات سيادة من حقها في اجراء وزع مؤقت لوحدات محدودة لقوات تابعة لدولة صديقة بغية حماية مصالحها الامنية المشروعة ، وهي مسألة يجب أن تقتصر تسويتها على أساس

ثنائي بين الحكومتين المعنيتين . ومن الواضح أن هذا الطلب المهيمن يستهدف تحويل الانتباه عما تقوم به الدولة الالمانية الرئيسية من تركيز قواتها ووحداتها البحرية على هواها حيثما اعتبرت أن " مصالحها الحيوية " مهددة ، سواء أكان ذلك في الخليج الفارسي ، أو على حدود نيكاراغوا ، أو في المحيط الهندي ، أو في منطقة الكاريبي . ويحللنا التاريخ أن السلوك الالماني القائم على تشويه الحقائق والتهديد والعدوان والاضطهاد قد وضع دائما العراقيل في طريق نضال الشعوب من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير .

وتنادى الجمهورية الديمقراطية الالمانية بتقرير مصير الشعوب واستقلالها ، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، والتسوية السلمية للصراعات في العلاقات بين الدول . لذلك ، نؤيد مبادرات جمهورية افغانستان الديمقراطية التي تمتد ف التوصل الى حل سياسي للمشاكل التي طرأت حول افغانستان ، ونرى أن مهمة الوساطة لممثل الامم العام للامم المتحدة من أجل اجراء مفاوضات بين جمهورية افغانستان الديمقراطية وباكستان وايران ، والمحادثات غير المباشرة التي اجريت بين جمهورية افغانستان الديمقراطية وباكستان في جنيف ، خطوات في الاتجاه الصحيح . وتظل المحادثات بين الاطراف المعنية أفضل وسيلة للتوصل السريع الى الحل السياسي . وتشاطر الجمهورية الديمقراطية الالمانية الرأي القائل بأنه لا توجد مشاكل على الاطلاق بين افغانستان وجيرانها لا يمكن حلها بالوسائل السلمية .

ان المبدأ الاساسي في السياسة الخارجية لجمهورية افغانستان الديمقراطية مبدأ السعي صوب السلم والتعايش السلمي . ويتضح هذا المبدأ جليا في سعي حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية لحل المشاكل القائمة في منطقة جنوب غربي آسيا بالوسائل السلمية وتأييدها الفعال لمهمة الوساطة التي يضطلع بها السيد كوردوفيز ، ممثل الامم العام للامم المتحدة . ان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بتقديمها مقترحات وثيقة الصلة بالموضوع في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ تكون قد اتخذت خطوات من شأنها أن تؤدي الى الحل السياسي للحالة حول افغانستان .

وتشمل هذه الخطوات التزام جمهورية افغانستان الديمقراطية بالسلم والانفراج
والأمن في آسيا وتعاونها النشط في حركة عدم الانحياز.
ونود اغتنام هذه الفرصة لنؤكد لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية وللشعب
الافغاني الصداقة الوطيدة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتضامنها معها في الكفاح ضد
السياسات الامبريالية القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد . ووفقا لسياستها
الثابتة القائمة على التضامن مع كفاح الشعوب من أجل إعمال حقوقها المشروعة ستقف جمهورية
ألمانيا الديمقراطية في المستقبل بكل حزم الى جانب الشعب الافغاني الذي يناضل في
سبيل السلم والتقدم الاجتماعي .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : للسنة الخامسة على-

التوالي ، في هذه الجمعية العامة نقف اليوم لنبحث الحالة في افغانستان . افغانستان ،
البلد المسلم ، الحر ، الأبي ، الذي لم يستسلم لغازي التاريخ ، يخوض اليوم حربا ضارية ،
دفاعا عن بلده ، ودينه ، واستقلاله ، حربا خاضها مرارا في تاريخه الطويل ، ضد قوى تتفوق
عليه عددا وعدة ، ويتفوق عليها ايمانا بدينه ، وحقه في الحياة ، وكان له النصر في النهاية
دائما .

نفتح اليوم صفحة أخرى في مأساة افغانستان ، صفحة تزداد سوادا ، من سوء
الحظ ، بمرور الأيام ، حيث تشهد مدن افغانستان وقراها ، جبالها ووديانها ، حربا لا رحمة
فيها ، تنال الرجال والمال ، والنساء والاطفال ، والحراث والزرع .

ليست هذه الحرب المحزنة هي الأولى من نوعها في التاريخ ، لكن هذه الحقبة
من حياتنا ، هي الأولى من نوعها في التاريخ ، هي حقبة الأمم المتحدة ، وهي عصر المواصلات
والآقمار الصناعية ، تنقل كل فرد في العالم الى ميدان الاحداث ، في كل موقع في العالم .
ان عالم اليوم ، المكشوف ، المتصل الافكار والابحار ، لم تعد المسافات فيه حاجزا لمعرفة
الحق والاطلاع على الحقيقة ، والمشاركة بمسؤولياتها .

ففي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، خلال ساعات من دخول الجيوش الاجنبية
افغانستان ، دخلت تفاصيل الغزو كل بيت ، وعرف الناس في ارجاء العالم ان دولة أعظم

وفي قمة المسؤولية الدولية عن حفظ السلم ، قد عبرت جيوشها حدود جارتها ، وصديقتها ، دولة افغانستان ، وبدأ الزحف الى داخل البلاد لتثبت في كرسي الحكم ، عملاء اغتصبوا السلطة في ظلام الليل ، فرفضهم الشعب الافغاني المسلم ، ورفض كل ما يمثلونه ، وكل ما ينتمون اليه .

تربطنا نحن في المملكة العربية السعودية ، بأفغانستان وبشعب افغانستان ، أوثق روابط الدين والتاريخ ، والتراث ، والثقافة ، والمصلحة المشتركة ، ونرى ما يجري في افغانستان اليوم تعديا على هذه الروابط وتهديدا لاستقرار المنطقة ، وتحديا لكل مفاهيم الامم المتحدة ، في عصر الامم المتحدة .

واننا ، في الوقت الذي نقدر فيه ، للاتحاد السوفياتي ، موقفه من الحق العربي في فلسطين ، والشرق الاوسط ، الذي يدل على مدى تقديره للمسؤولية ، ورفض الغزو والاستعمار ، فاننا لا بد وأن نكرر ، بأن الحق لا ينقسم ، وأن العدل ليست له عدة موازين ، وان الجدا الدولي ليست له حدود جغرافية .

وان نكرر رفضنا الشديد لغزو افغانستان ، ونكرر ندائنا للاتحاد السوفياتي أن ينهي وجوده العسكري فيها وينسحب من افغانستان ويضع حدا لما يمثله هذا الوجود ، من تهديد لجيران افغانستان ولأمن المنطقة ، نؤكد موقفنا الذي لا يتزحزح ، من حق شعب افغانستان ، بأن يمارس سيادته المطلقة على بلاده ويصرف شؤونه ، وفق الآسس التي خبرها الشعب الافغاني وتتشى مع أعراف وضرورات بنيته الاجتماعية والسياسية . لا بد أن تعود البلاد الى أهلها وحدهم ، هذه حقيقة يعرفها الاتحاد السوفياتي جيدا ، بحكم خبرته الطويلة ، كما نعرفها نحن ، جيدا .

لقد نجحت بعض غزوات الشعوب في القرون الماضية وابتلعتها مسيرة السنين والقرون ، ثم جاء النصف الثاني من القرن العشرين ليضع نهاية تاريخية لحالات الاستعمار التي ترسبت عن الماضي ولفظها الحاضر . ورغم اننا نرى بعض هذه الرواسب ما زالت تطفو على سطح الاحداث العالمية كما يجري في الغزوة الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية المجاورة ، والتي لا بد أن يصحح التاريخ مسيرتها فيه ، ويعيد الحقوق لأهلها في عصر حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة . الا أن عهد الغزو والفتوحات قد زال الى غير رجعة بكل عناصره المادية والنفسية والسياسية .

لقد رفض العالم غزو افغانستان ، الذي بدا عام ١٩٧٩ ، ومازال مستمرا حتى اليوم ، وتحت انظار الامم المتحدة ، ومن قبل دولة تتحمل هذه المسؤولية الدولية الكبرى بجميع ابعادها ، وهي مسؤولية تتعدى حدود غزوات القرون السابقة وتتحدى المواثيق والالتزامات التي تنظم علاقات الدول في هذا الزمان .

العالم كله يعرف ان شعب افغانستان قد هب بكامله وعلى كل المستويات ، للدفاع عن حرمة بلاده وحرمة دينه وحرمة حقه في الوجود ، حرا مستقلا وسيدا لمصيره . واثبت للعالم ، انه اهل لذلك كله ، وانه قادر على تحقيق حريته . وكما نعرف جميعا ، فان جيوش الاحتلال لا تسيطر الا على المواقع التي تقف عليها قواتها ، حين وقوفها عليها . وان الشعب الافغاني يدفع بالدم ثمن حريته ، وهو يسيطر على معظم اراضي افغانستان ، وانه يسير الان في مواكب الشهداء ، يوما بعد يوم ، الى النصر واثقا من نفسه ، مؤيدا من شعوب العالم الملزمة بالحق والحرية .

لقد اعلنت الدول الاسلامية ، وعلى اعلى المستويات ، تأييدها التام لحق الشعب الافغاني ، ورفضها لغزو افغانستان . ان المملكة العربية السعودية ، ملتزمة بهذا الموقف ، تقف مع العالم الذي يناصر الحق ، تؤيد الشعب الافغاني الحر الابي وتحيي المجاهدين الافغان ، ايمانا بحقهم الكامل واعجابا بتضحياتهم العظيمة .

ونأمل ان يعيد الاتحاد السوفياتي تقدير موقفه ، ويضرب مثلا تاريخيا في ضبط النفس والالتزام بمسؤولياته الكبيرة ، وينسحب من افغانستان ، ويترك البلاد لاهلها ، ليعودوا كما كانوا ، على صلات الجوار والمودة بجارهم الكبير .

ان مساعي الحل السلمي لقضية افغانستان ، كما تعرفون ، لم تتوقف . تقوم بها منظمة المؤتمر الاسلامي ، ويقوم بها الامين العام للامم المتحدة ، وتستمر هذه الجهود بدون كلل . ونأمل من الاتحاد السوفياتي ان يستجيب لنداءات العالم

وبفقد من هذه القنوات المفتوحة لانتهاء ازمة تهدد حقوقا وقيما ومصالح واعتبارات على جانب كبير من الخطورة . واننا على يقين بان الاتحاد السوفياتي سيقدّر في آخر الحساب ان ارباحه اكثر من خسائره لو اعاد تقييم موقفه وترك البلاد لاهلها . كما وانه سيتحمل من ناحية اخرى ، ولاشك ، مسؤولية انسانية وسياسية خطيرة ، لو اصر على هذا الطريق الوعر دوليا واقليميا ، والمليء بالماسي انسانيا .

اود هنا ان اعبر عن شكر المملكة العربية السعودية ، وشكر العالم الاسلامي للدور الانساني الكبير ، الذي تقوم به جمهورية باكستان الاسلامية ، وهي تستقبل قرابة اربعة ملايين لاجيء افغاني ، معظمهم من النساء والاطفال وكبار السن ، وتحمل في ايوائهم واعانتهم تضحيات اقتصادية كبيرة ، هي احدى نتائج هذه الحرب المفروضة على حدودها . بل لا نعرف دولة في العصر الحديث ، تحملت في مثل هذه الظروف ، مثل التضحيات التي تتحملها باكستان ، وفاء بحق الجوار ، وبحق الاخوة الاسلامية ، رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة . اننا نطالب الامم المتحدة ، بكل اجهزتها ، وندعو المجتمع الدولي بهيئاته ، ان يشارك باكستان في هذا العبء والمسؤولية الكبيرين .

حضرات المندوبين ، ان الصدمة الكبيرة التي احدها غزو افغانستان ومحاولة احتلالها ، ما زالت ، وفي نهاية السنة الخامسة من وقوعها ، تهز مفاهيم العلاقات الدولية ، ومفاهيم علاقات حسن الجوار ، خصوصا بين دولة كبيرة ودولة صغيرة ، وتؤرق ميثاق الامم المتحدة . ونحن نعرف جميعا ، ان خرق الميثاق وتهديد الامن من دولة هي احدى حماة الامن واحدى واضعي الميثاق هو تخل عن المسؤولية لا يغتفر ، وخرق للالتزام ابعد مدى مما نصت عليه كلمات الميثاق .

اود ، وانا اختتم هذه الكلمة ، ان اكرر تاييدنا لموقف وحق الشعب الافغاني ، وتقديرنا واعجابنا بجهاده ، وقد رفع راية الاسلام عالية خفاقة ، وضرب مثلا لمن

اعظم الامثال في تاريخ التضحية وقوة الايمان . نعيد حقوقه ، حتى يعود الحق الى
أهله ، ويعود الاستقرار الى هذا الجزء الهام من المنطقة ، ومن العالم .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنظر هذه الجمعية الموقرة مرة ثانية بند جدول الاعمال المعنون " الحالة في افغانستان
واثارها على السلم والامن الدوليين " . ويشارك وفد بلدى المجتمع الدولي قلقه
ازاء الحالة في ذلك البلد مشاركة تامة . واننا منزعجون بشكل خاص لما نلاحظه ،
بالرغم من الجهود الدؤوبة ، من انه لم يتسن التوصل حتى الان الى حل لهذه
المشكلة وانها ظلت تشكل خطرا حقيقيا على السلم والامن على الصعيدين الاقليمي
والعالمي . وقد دلت الاحداث في تلك المنطقة ، لاسيما الانتهاكات الاخيرة لاجواء
واراضي باكستان ، مرة ثانية ، على طابع الاستعجال الذى تتسم به الحالة والحاجة
الى اتخاذ تدابير ملموسة للتوصل الى حل شامل للمشكلة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غبيهو (غانا) .

وبين يدى الجمعية العامة الان تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/39/513 المؤرخة في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . ويغتنم وفد بلادى هذه الفرصة ليسجل عميق تقديره للامين العام لجهوده الدائبة الرامية الى ايجاد حل سياسي للمشكلة . ونشيد ايضا بالدور الهام الذى اضطلع به ممثله الشخصي السيد ديبجو كورد وفيز وكيل الامين العام الذى زار كابول واسلام اباد وطهران في نيسان /ابريل الماضي لاجراء مشاورات مع حكومات تلك البلدان . ووفد بلادى ما برح يعلق اهمية قصوى على جهود الامين العام ، حيث انها تشكل

"الاكية النشطة الوحيدة للمفاوضات ، من أجل التوصل الى تسوية سلمية".

(A/39/513 ، الفقرة ٢)

ان موقف بنغلاديش ازاء مسألة افغانستان موقف حازم وراسخ وواضح لا لبس فيه . وهو ينبني على التزام بنغلاديش العميق بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئ المساواة بين الدول في السيادة ، والسلامة الاقليمية ، وعدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وحق كل دولة في تقرير المصير وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وهذا هو السياق الذى أكدنا فيه دوما اقتناعنا الراسخ بأن انسحاب جميع القوات الاجنبية من افغانستان يعد شرطا اساسيا لآية تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الافغانية . وتبعاً لذلك ناشد وزير خارجية بنغلاديش في الكلمة التي أدلى بها في المناقشة العامة بلدا صديقا لنا ، وهوالاتحاد السوفياتي ، سحب قواته من افغانستان . حيث ان وجود تلك القوات في ذلك البلد لب المشكلة التي يعاني منها شعب افغانستان الشجاع النبيل المحب للسلام . كما واننا على يقين من ان الشعب الافغاني سوف يستعيد حقه غير القابل للتصرف في اختيار شكل نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون اى تدخل خارجي . ومن المؤسف انه بالرغم من ان الجمعية العامة اعتمدت من قبل قرارات شاملة بشأن هذا الموضوع

تركز على هذين العنصرين الاساسيين مازال شعب افغانستان محروما من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بسبب استمرار وجود القوات الاجنبية في بلده .
وقد ابرز المتحدثون السابقون بحق كيف ان استمرار المشكلة في افغانستان يعرض السلم والامن الاقليميين والعالميين للخطر وهناك جانب انساني للمشكلة هو ان نزوح اللاجئين الافغان الى البلدان المجاورة بأعداد كبيرة وصلت الان الى عدة ملايين يضاعف من خطورة مشكلة الامن في المنطقة . فجسامة مشكلة اللاجئين تعد في الواقع سببا يبرر قلق المجتمع الدولي . ونحن نشيد في هذا الصدد بالجهود العظيمة التي يبذلها مكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . كما نشيد بجهود جمهورية باكستان الاسلامية التي تضطلع بمسؤولية رعاية الغالبية العظمى من اللاجئين . ونود في الوقت ذاته ان نؤكد الحاجة الى تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بامان وكرامة .

وفي ضوء الحالة القائمة في افغانستان ، لاتزال بنغلاديش مقتنعة اقتناعا راسخا بانه لا بديل للتسوية السياسية الشاملة . ويجب ان تنبني مثل هذه التسوية على مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة وينبغي التوصل اليها من خلال عملية مفاوضات حقيقية وعن طريق التوفيق المتبادل ، ان الجمعية العامة حددت بوضوح في دوراتها السابقة العناصر التالية للحل الشامل لمشكلة افغانستان وهي : اولا ، انسحاب جميع القوات الاجنبية فورا من افغانستان ؛ ثانيا ، المحافظة على سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها ووضعها غير المنحاز ؛ ثالثا ، التأكيد من جديد على حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي او أعمال هدامة او قسرا وتقييد من اي نوع كان ؛ رابعا ، ايجاد الظروف اللازمة لتمكين اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة .

وفيما يتعلق بمبادرة الامين العام الحالية ، يعلق وفد بلادى اهمية خاصة على طائفة النقاط التي تسنى التوصل الى تفاهم بشأنها خلال الزيارات التي قام بها كورد وفيز لكابول واسلام اباد وطهران في الفترة بين ٣ و ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٤ . ونشاطر الامين العام الراى في ان هذا التفاهم الذى تسنى التوصل اليه بشأن طائفة من النقاط وفر : " اساسا طيبا لاستمرار المفاوضات " (A/39/PV.513 ، الفقرة ٦) . ومع اننا نلاحظ بارتياح التطورات الايجابية المشار اليها في تقرير الامين العام ، الا اننا نود ان نؤكد انه من الضرورى ان تبدى جميع الاطراف المعنية بايجاد تسوية شاملة لمسالة افغانستان ، مزيدا من الارادة السياسية ، ومن ثم ينبغي شحذ قوة دفع المبادرة الدبلوماسية الراهنة من اجل التوصل الى حل مبكر للمشكلة وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . وبهذه الروح ، شاركت بنغلاديش في اعداد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.11 ، ونامل ان يلقى مشروع القرار هذا الذى يشتمل على جميع عناصر الحل الشامل للمشكلة الافغانية التأييد القوى والمطلق من جانب هذه الهيئة ، ويقول الامين العام في تقريره ان

" التسوية الشاملة اعتبرت من البداية أكثر الطرق فعالية لحل جميع القضايا

التي افضت الى الحالة الراهنة ولا رساء اساس الوطيد لعلاقات حسن

الجوار في هذه المنطقة " (A/39/513 ، الفقرة ٩) .

فلنعمل اذن بحزم وعزم في اطار مسعانا المشترك لبلوغ هذه الغاية .

السيد زولاتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت

خمسة اعوام منذ شن الامبرياليون السوفيات عدوانهم على افغانستان والشعوب ، وما زالت البلدان المحبة للسلم ترفع صوتها بادانة احتلال ذلك البلد ذى السيادة . ان استخدام الاتحاد السوفياتي القوة العسكرية ضد شعب صغير محب للسلم هو الشعب الافغاني ياتي بعد عدوانه المشين على تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ليقوم دليلا آخر على الطابع العسكري لسياسته .

ويشكل احتلال افغانستان ، في الوقت نفسه ، تهديدا خطيرا لجميع شعوب المنطقة المحبة للسلم والعالم اجمع ، وللسلم والامن الدوليين ، الامر الذي يثبت ان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات شانهم شان الامبرياليين الامريكيين يمثلون خطرا وتهديدا عظيمين على حرية واستقلال شعوب العالم اجمع .

لقد جسر الامبراليون الاشتراكيون السوفيات جيشهم على الشعب الافغاني متصورين ان العملية ستنتهي نهاية سريعة وان الشعب الافغاني سيتسنى اخضاعه بسهولة . لكن الشعب الافغاني الشجاع المحب للحرية ، هب منذ البداية حاملا السلاح دفاعا عن حرية ، رغم انه يواجه هدا يفوقه في العدد مدججا بأحدث الاسلحة . والشعب الافغاني لم ولن يستسلم للغزاه حتى مع استخدام الجيش السوفياتي ، كما هو معروف ، لتكتيك حرق الاراضي . ولم يقم الجيش السوفياتي بحرق كل شي ، مسيبا د مارا ضخما فحسب ، بل ارتكب جرائم وحشية ضد الاطفال والرجال والنساء العزل ، متصرفا بنفس الشراسة والقسوة التي يتصرف بها كل المحتلين . ورغم تلك الظروف ، يواصل الشعب الافغاني الشجاع كفاحه ويصعد مقاومته العنيدة للمحتلين في جميع انحاء البلاد موجها اليهم ضربات قوية . وتلك المقاومة هي التي أجبرت موسكو على زيادة قوتها العسكرية بصورة مستمرة في ذلك البلد حتى بعد مرور خمس سنوات من الاحتلال .

كما يواصل الامبراليون الاشتراكيون السوفيات تنفيذ المؤامرات والمناورات المختلفة في المجال الدبلوماسي ايضا . وفي هذا الاطار يتكلمون مرارا وتكرارا عما يسمى بحل سياسي للمشكلة الافغانية ، وطبقا لذلك الحل يزعمون ان انسحابا تدريجيا لقوات الاحتلال السوفياتية سيكون ممكنا وان التدخل الاجنبي سيتوقف . وهذا النوع من الحلول السلمية الذي تطرحه موسكو مجرد مناورة غوائية لا يمكن ان تختفي د وافعها الحقيقية . فالهدف في المقام الاول خداع الشعب الافغاني واخماد مقاومته المسلحة واستمرار احتلال بلده ، وتحويل افغانستان الى قاعدة انطلاق لاعمال عدوان جديدة ترتكب في حق البلدان الاخرى بالمنطقة .

وتشترك حكومة كابول العميلة في هذه المناورة التأميرية ، مطالبة بضمانات دولية ، ومن ثم تنفذ هذه المناورة السوفياتية لشل كفاح الوطنيين الافغان ضد الغزاة الاجانب . ولا يستطيع الامبراليون الاشتراكيون السوفيات اخفاء اهدافهم وطموحاتهم التي

أدت الى العدوان واحتلال افغانستان ، كما لا يستطيعون بصورة عامة تغطية سياستهم التوسعية التي تستهدف تحقيق الهيمنة عن طريق استخدام شعارات كتلك التي تزعم انهم بلد اشتراكي محب للسلام ، وانهم يدافعون عن الامن الدولي ، ويعملون على احترام قواعد وممارسات القانون الدولي او الدفاع عنها وهكذا .

وحتى هنا في الامم المتحدة ، يستخدمون تلك الدعاية في محاولة لظهار انفسهم كأكبر المدافعين عن حقوق الشعوب في تقرير المصير ، او عن مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . لكن تلك الدعاية لا يمكن ان تخدع الرأي العام العالمي بسولة . واحتلال افغانستان دليل آخر يوضح مدى انعدام قيمة تلك الاعلانات الصادرة عن الدولتين العظيمين الرئيسيتين ولا يمكن ان ننظر الى احتلال افغانستان بمعزل عن الاطار العام للتنافس بين الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات والامبرياليين الامريكيين ، أو عن اهدافها الرامية الى التوسع والسيطرة على نطاق عالمي . ولا ينبغي ان ننسى ان مأساة الشعب الافغاني وقعت في نطاق خلفية التنافس والتآمر فيما بين الدولتين الامبرياليتين العظيمين .

وتنطوى الحالة في هذه المنطقة وبصفة خاصة في منطقة الخليج الفارسي على عواقب وخيمة لشعوب المنطقة . فالطموحات الجشعة للدولتين العظيمين الرئيسيتين والتصادم بين مصالحهما الامبريالية في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة يشكلان اخطارا وتهديدات جسيمة تتجه الى التزايد باستمرار .

ان البيانات التي تعلن ان بعض المناطق " مناطق مصالح حيوية " وبصاحبها تكثيف ضخم لوسائل الحرب تمارسه الدولتان العظيمتان الرئيسيتان في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي على النحو الذي نراه في المحيط الهندي ، والخليج الفارسي وحوض البحر الابيض المتوسط . ومن ثم ينبغي ان يكون واضحا للجميع ان ذلك لا يستهدف خدمة قضية السلم والامن للشعوب بل خدمة السياسة العدوانية للدولتين العظيمين الرئيسيتين .

لقد أدانت جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية دوما عدوان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات على افغانستان ، واستمرار احتلالهم لذلك البلد والارهاب والعنف الشرس الذي يمارسونه ضد هذا الشعب .

ويعتقد وفد البانيا اعتقادا راسخا ان التوصل الى حل عادل للمشكلة الافغانية لن يكون الا عن طريق كفاح الشعب الافغاني من اجل التحرر الوطني ضد الغزاة السوفيات لا من خلال الحل السلمي الذي يعرضه الكرملين . فمن السخف التكلم عن حل - والادهى من ذلك حل سلمي - في وقت يرتكب فيه جيش الاحتلال السوفياتي مجازر وحشية ضد الشعب الافغاني ويفرض قانون الاحتلال هناك .

وتعتقد البانيا حكومة وشعبا ان الشعب الافغاني ، الذي لديه تقاليد عريقة فسي القتال ضد الغزاة الاجانب دفا عن بلده ، سيكون في امكانه الحصول على حريته واستقلاله الحقيقيين عن طريق مواصلة الكفاح المسلح حتى النهاية . وكما كانت الحال في الماضي ، لن يستسلم الشعب الافغاني الان لقوة سلاح الغزاة .

في كتاب نشر اخيرا بعنوان " تأملات عن الشرق الاوسط " ، أشار الرفيق انور خوجة قائد الشعب الالباني الى ما يلي :

" الافغان شعب فقير لكنه ابي ، وله تقاليد شجاعة . وبالتالي ، لن يتسنى للعدد الضخم من قوات الاحتلال او لاسلحتها الحديثة أو للارهاب الوحشي ان تخضع الافغانيين " .

السيد لي كيم شونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان جمهورية

افغانستان الديمقراطية التي تأسست نتيجة لثورة الشعب الافغاني في نيسان/ابريل ١٩٧٨ . دولة مستقلة حقا ذات سيادة . والجمعية العامة تتدخل تدخلا سارخا في الشؤون الداخلية لدولة عضو ، عندما تقوم مرة اخرى بمناقشة البند المسعى " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين " بالرغم من المعارضة الحازمة للحكومة الافغانية . ويود وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية ان يعرب مرة اخرى عن معارضته الشديدة لهذا الانتهاك المستمر لميثاق الامم المتحدة ، وهو انتهاك سيؤدى الى خلق سابقة خطيرة في العلاقات بين الدول وسلوك الامم المتحدة ذاتها .

حقا ، ان الاعمال التي قامت بها القوى المشتركة للامبريالية والرجعية على الصعيدين الدولي والاقليمي ، هي التي كانت ولا تزال مصدر الازمة والتوتر السائد بين حاليا حول افغانستان وفي جنوب غربي آسيا . وهكذا بعد ان خلقت قوى التدخل من خارج الاقليم ما يسمى بمسألة افغانستان ، حاولت بكل السبل زيادة التوتر والمجابهة على الصعيدين الدولي والاقليمي على امل صرف انتباه الرأي العام العالمي ، وتفادي ادانته لجهودهم المحمومة الرامية الى تصعيد سباق التسلح والاعداد لحرب نووية عالمية ، واعمال العدوان والاضغاط ضد الشعوب في مختلف اجزاء العالم .

لقد رحبت القوى التقدمية بقيام جمهورية افغانستان الديمقراطية كتحفة لانتصار ثورة نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، واعتبار قيامها مساهمة اساسية في خدمة قضية استقلال وحرية الشعوب وقضية السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا . وكان قيام جمهورية افغانستان فشلا ذريعا جديدا لقوى الامبريالية والرجعية ، جاء في اعقاب الانزال الذي ناقته واشنطنون في فييت نام وفي ايران ، وفي اعقاب هزيمة العدوان الصيني على فييت نام . ولذلك لا يدعونا ان الولايات المتحدة وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي قاموا على وجه السرعة باعداد خطط التدخل والعدوان على جمهورية افغانستان الديمقراطية الفتية ، وتنفيذ تلك الخطط ابتداء من عام ١٩٧٨ . وقد دبرت تلك الخطط من اجل تقويض المنجزات الثورية والتغييرات التقدمية ، ومن اجل اسقاط النظام الشعبي الجديد ، واستعادة النظام السابق الموالي للامريكيين في افغانستان .

والحقيقة التي تلفت النظر هي ان الولايات المتحدة قد استفادت منذ بداية تلك الجهود المخربة من التعاون الوثيق والنشط ، والتواطؤ مع الدوائر الصينية التي تؤمن بالهيمنة وكانت النتيجة المتوقعة لذلك التواطؤ الشيطاني شن حرب بلا رحمة ولكنها غير معلنة ، حرب استنزاف سرعان ما فرضت في اعقاب ثورة ١٩٧٨ على جمهورية افغانستان الديمقراطية الفتية ، وعلى شعب افغانستان ، ان الاعمال والاجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية والديبلوماسية والنفسية التي استخدمت ،

كانت كلها تعبر تماما عن سياسة ارباب الدولة الخطيرة . وكانت النتائج المدمرة لتلك الحرب معروفة تماما لنا جميعا .

لقد حرص ممثل جمهورية افغانستان الديمقراطية على ان يذكرنا بالامس فسي الجمعية العامة بصورة وافية ومقنعة بتلك الحقائق . ولهذا يرى وفدى من غير الضروري الاسترسال في ذكر تفاصيل تلك الحرب الاجرامية المفروضة على اشقائنا وشقيقاتنا في افغانستان ، انها حرب تشبه في كثير من الوجوه الحرب التي شنتها في جنوب شرق آسيا على شعب فييت نام وعلى شعبين آخرين في الهند الصينية نفس الدوائر التي تتبع سياسة الهيمنة ، بالتواطؤ مع نفس الدوائر الامبريالية وغيرها من القوى الرجعية .

لقد شجبت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية مرارا امام المجتمع الدولي تلك الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد شعب افغانستان على مدى السنوات الست الماضية . وطينا ان ندين مرة أخرى من فوق هذا المنبر بقوة سياسة التدخل التي هي مصدر المعاناة التي يعيشها الشعب الافغاني في الوقت الراهن ، ومصدر التوتر الخطير الذي يسيطر بأفغانستان ويضر السلم والامن في جنوب غربي آسيا وفي العالم اجمع .

وما زال تجار الحروب في الدوائر الامبريالية والرجعية والتي تؤمن بالهيمنة ، يضحون

ما يسمى بمشكلة افغانستان ، في محاولة لتشويه الاحداث والقاء المسؤولية على نفس ضحايا اعمالهم وتدخلهم . فهم من ناحية يذرفون دموع التماسيح على مصير الكثير من الافغانيين الذين حكم عليهم بان يصبحوا لاجئين رغم ارادتهم ، وان يصبحوا مرتزقة يدربون فسي الاراضي الصينية وفي غيرها ، ليعملوا من ملاجئ ليست بعيدة عن الحدود الافغانية ضد شعبهم ووطنهم . وما زالوا من ناحية اخرى يثيرون الشكوك حول مشروعية النضال المقدس الذي يخوضه شعب وحكومة افغانستان بمساعدة الاتحاد السوفياتي للدفاع عن سيادة واستقلال جمهورية افغانستان الديمقراطية ووحدتها الوطنية وسلامتها الاقليمية . ولكي نلقي مزيدا من الضوء على الوضع الحقيقي وعلى المذنب الفعلي ، بيدومن المفيد ان نذكر ببعض الحقائق . ففي عام ١٩٧٨ أبرمت معاهدة صداقة وحسن جوار

وتعاون بين افغانستان والاتحاد السوفياتي . لقد بلغت الحرب غير المعلنة والتدخل المسلح ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية التي شنتها الدوائر الامبريالية والرجعية في بداية عام ١٩٧٨ ذروتها في انقلاب ايلول /سبتمبر ١٩٧٩ الفاشل الذي اراد المخططون له ان يستخدموه في اعادة افغانستان مرة اخرى الى الدوران في الفلك الامريكي . وبغية تفادي كارثة وطنية تهدد منجزات ثورة نيسان /ابريل ، لجأت حكومة افغانستان في نهاية كانون الاول ١٩٧٩ الى طلب مساعدة بعض وحدات الطوارئ من القوات السوفياتية ، في اطار المعاهدة الافغانية السوفياتية التي ابرمت قبل سنة من هذا التاريخ ، وبما يتماشى تماما مع الحق الطبيعي للدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

ولقد اظنت الحكومتين الافغانية والسوفياتية مرارا ان قوة الطوارئ السوفياتية سوف تنسحب تماما من افغانستان بمجرد توقف العدوان المسلح عليهما . وهكذا فان الصراخ حول " وجود القوات السوفياتية في افغانستان " يستخدم كستار دخان فحسب ، ويمكن الامبرياليين ودعاة الهيمنة وغيرهم من الرجعيين من اخفاء سياستهم الرامية الى اثاره المجابهة وتكثيف سباق التسلح . وهو مدبر خصيصا لدعم خطط الولايات المتحدة التي تستهدف الحفاظ على تواجدها العسكري في المحيط الهندي وفي الخليج الفارسي ودعم ذلك التواجد ، وبصفة خاصة قواعدها العسكرية في ديبوغارسيا .

وفي هذا الصدد ، نذكر بأن الولايات المتحدة تتخذ دائما من مسألة أفغانستان المزعومة ذريعة لرفض عقد مؤتمر دولي بشأن المحيط الهندي ، وهو مؤتمر يرمي الى جعل المحيط الهندي منطقة سلام ، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ان فكرة عقد المؤتمر المذكور طرحت وتمت المصادقة عليها في عام ١٩٧١ ، بينما لم تبدأ أحداث أفغانستان الا في نهاية عام ١٩٧٩ . فمن غير اللائق اذن ، وما يثبت سوء النية الواضح ، محاولة الربط بين المسألتين ، وخاصة محاولة جعل انعقاد المؤتمر رهنا بتسوية ما يسمى بمسألة أفغانستان .

وخلال السنوات الست الأخيرة ، تصدى شعب جمهورية أفغانستان الديمقراطية وحكومتها بنجاح للحرب غير المعلنة والمتعددة الجوانب التي أضرم نارها الأعداء . وقد تم الحفاظ على الانجازات الديمقراطية والتقدمية لثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، وجرى تدعيم السلطة الشعبية وأدخلت اصلاحات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . كما تم تحسين ظروف العمل والمعيشة . وقد تقبل أفراد الشعب الأفغاني الذين ضلوا بكل ترحاب سياسة الصفع والمصالحة الوطنية الواسعة التي تنتهجها الحكومة بنشاط وبصورة مستمرة ، وبدأوا يعودون في أعداد كبيرة الى صفوف الشعب من جديد . وهكذا ، يسير شعب أفغانستان بخطى ثابتة الى الامام ليبنى حياة جديدة تسودها الحرية والاستقلال والديمقراطية والسعادة . ان العملية الثورية في أفغانستان لا رجعة فيها .

وفي نفس الوقت ، أبدت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية حسن نيتها اذ قدمت مقترحات بتاريخ ١٤ أيار / مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب / أغسطس ١٩٨١ كأساس للحل العادل للحالة في جنوب غربي آسيا . وهذه المقترحات تهدف من ناحية الى وضع حد لجميع أشكال التدخل الخارجي العسكرية وغيرها ضد أفغانستان ، وترمى من ناحية أخرى الى ازالة حالة التوتر التي تحيط بأفغانستان ، والناجمة عن هذا التدخل ، كما ترمي الى تطبيع العلاقات بين أفغانستان وجيرانها على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل بلد وسيادته .

وقد تحلت حكومة أفغانستان بقدر كبير من الصبر في جهودها المتواصلة الرامية الى بلوغ هذا الهدف المشروع ، عن طريق الحوار مع الأطراف المعنية بشكل مباشر . وفي هذا الصدد ، أبدت حكومة أفغانستان روحا بناءة للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة بغية تعزيز عملية التفاوض . ولكن من المؤسف جدا أن قوى الأيمريالية والهيمنة والرجعية المناهضة للحوار ولايجاد التسوية العادلة والمنصفة للوضع في جنوب غربي آسيا ، لازالت تعرقل بعناد أى تقدم في هذا الشأن .

ولكن من الواضح الآن أن جميع المحاولات والجهود الرامية الى وقف العملية الثورية في أفغانستان وتدميرها قد باءت بالفشل ، وهذا ما حدث للجهود والمناورات الشبيهة التي جرت بالأس ضد كوبا وفييت نام ، وتجرى اليوم ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ومن حسن الحظ ، يستطيع التاريخ أن يكون شاهدا وحكما عدلا في هذا الصدد .

وحيث أن الشعب الأفغاني الشقيق مازال ضحية حرب استنزاف تشنها عليه دوائر التوسع والهيمنة في آسيا ، فان شعب فييت نام يتضامن معه في مواجهة محتته الحالية ، كما يدعمه بالكامل في كفاحة المعقد الشاق الذى سيكلل حتما بالنصر ، بغية المحافظة على استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ان قناعة الشعبين بنصرهما النهائي له ما يبرره ، لأنه يساوى عزمهما المشترك الأکید على سحق الأعداء المشتركين .

وفي نفس الوقت ، يؤكد وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية بشدة الموقف العادل لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية فيما يتعلق بتسوية الحالة في جنوب غربي آسيا عن طريق التفاوض ، وذلك لصالح السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

ونحن نطالب القوى الداعية الى الحرب والعدوان في الولايات المتحدة والصين وبلدان أخرى بأن تضع حدا لتأييدها مناوئي الثورة في أفغانستان ، وبأن تكف عن أى تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد .

أما المجتمع الدولي فلا جدربه بدلا من محاولة فرض حلول خاطئة على شعب أفغانستان تقوض حقوقه الوطنية الأساسية ، أن يبذل قصارى جهده من أجل إزالة العراقيل التي تعطل الحوار البناء بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها ، وتعزيزها . وهذا يشكل النهج الواقعي الوحيد الكفيل بتطبيع الحالة حول أفغانستان ، بما يتمشى مع مصالح البلدان المعنية ، ويخدم قضية السلم والاستقرار في منطقة جنوب غربي آسيا بكاملها .

ومن المؤسف أن مشروع القرار A/39/L.11 يقترح حلا يتعارض مع المصالح الحيوية لشعب أفغانستان ، وهو حل قائم على التقييم الخاطيء للحالة في أفغانستان وحولها . لذا يجد وفدى نفسه مضطرا الى رفض مشروع القرار هذا .

السيد ماكسي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أعرب ممثل ايرلندا بشكل بليغ وشامل عن موقف حكومتي ، وموقف شركائنا في الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند . وسوف اركز على جوانب محددة للحالة المأساوية في أفغانستان من منطلق موقف حكومتي .

وأود أولا أن أشيد بسفير الاتحاد السوفياتي الذي أدلى بكلمته صباح اليوم . ومن محاسنه أنه لم يسر على خطى زميله الفيتنامي التي يؤسف لها ، والذي آثر الصمت في ظروف مماثلة لدى مناقشة احتلال فييت نام لكموديا . ومن السخرية أن ممثل فييت نام تكلم كثيرا عن أفغانستان ، ولم يكن لديه ما يقوله عن كمبوديا الا النذر اليسير . وقد قام الممثل السوفياتي بمهمة صعبة للدفاع عما يستحيل الدفاع عنه . وأراهنكم انه لا وجود في هذه القاعة ولو لشخص واحد يقتنع بأن هناك أي مبرر لغزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان واحتلاله لها ، أو يقنعه ولو من بعيد الادعاء الذي يمكن التكهن به بشكل يدعو الى الأسف والذي استمعنا اليه مرة أخرى هذا العام من الممثل السوفياتي .

هل نحقق أى شيء باجراء مناقشة من جانب واحد مثل تلك التي نجريها كل عام ؟ انني أؤمن تماما أننا نحقق شيئا بالفعل ، للأسباب الآتية :

أولا ، تقع على عاتق هذه الجمعية مسؤولية معنوية تجاه شعب أفغانستان الذي حرم من حريته ومن حكومته . ومن واجبنا تجاه الأفغان أن نقيم حجم محنتهم ونستعرض تطورات العام الماضي .

ثانيا ، توفر لنا هذه المناقشة الفرصة لكي نقدم التأييد والمشورة لكل من يشارك في البحث عن تسوية سلمية ، وخاصة الأمين العام وحكومة باكستان .

ثالثا ، وربما كان هذا أهم الأسباب ، أن المناقشة تتيح للمجتمع الدولي توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها الى الاتحاد السوفياتي - رسالة لا يمكن توجيهها بسهولة عن طريق الدول الأعضاء على الصعيد الثنائي ، لدولة عظمى مهيمنه ومدججة بالسلاح .

وأود أن أشرح بايجاز هذه الأسباب الثلاثة . لقد وصف المتكلمون الذين سبقوني حالة الصراع ، وقد شهد هذا العام ، ١٩٨٤ ، زيادة اضافية ، في الأعمال العسكرية السوفياتية ، كما ونوعا ، ضد الشعب الأفغاني . وقد واصل ذلك الشعب اظهار شجاعة خارقة ، وتحمل تضحيات ضخمة . وأعرب شعب أفغانستان عن ترحيبه الأخوي المزعوم بالغزاة السوفيات بطريقة أرغمت الجيش السوفياتي ، بعد خمس سنوات قضاها في حملته التي تمتع فيها بتفوقه الضخم في قدراته العسكرية ، على مواصلة ارسال تعزيزات اضافية لقواته . وهذا بعض الترحيب في الواقع . لقد فشلت ، بصورة واضحة ، محاولات التجنيد الاجباري للشباب الافغاني للقتال الى جانب السوفيات ضد الحشود الضخمة من مواطنيهم . فقد فاقت عدد حالات الاصابات والفرار والانضمام الى جانب المقاومة الأرقام التي حققها التجنيد الاجباري ، الى درجة أن قوام الحزب المتبقي من الجيش الأفغاني السابق أصبح لا يتعدى نصف القوة العددية التي كان عليها قبل الغزو .

كما أن المحاولات السوفياتية المتجددة للسيطرة على وادي يانجشير في ربيع ١٩٨٤ تعد بصفة خاصة مثلا على الوحشية ، وتبين المدى الذي يمكن أن يذهب

اليه الغزاة لغرض ارادتهم على أفغانستان . وفي هذه الحملة السابعة على وادي بانجشير ، التي استمرت طويلا ، استخدمت القوات السوفياتية للمرة الأولى القصف بالقنابل من ارتفاعات شاهقة . وكما ذكر وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في بيانهم الصادر في ١٤ أيار/مايو ، أن مثل هذا القصف لا يؤدي الا الى زيادة المعاناة والتدمير ، وتضخم أعداد المشردين واللاجئين . وقد أشار البيان الى أن اللجوء الى القوة ، الذي يؤدي الى زيادة تفاقم الحالة ، انما يؤكد صمود المقاومة ، والصعوبات التي تواجهها القوات السوفياتية للتغلب عليها .

والدليل الآخر على اخفاق محاولات الاتحاد السوفياتي لاختراع المقاومة ، تمثل في الزيادة الملحوظة في عمليات القتال التي جرى في العام الماضي داخل وحول العاصمة كابول ذاتها . لقد أدى الغزو السوفياتي الى اشعال نيران الحرب وانتشارها في جميع أرجاء أفغانستان . وقد تعرض السكان المدنيون في تلك الحرب لمعاناة ضخمة .

وثمة تطور آخر يندرج بالسوء هو امتداد نيران الصراع الى أراضي باكستان . وقد علمنا من مجموعة من الرسائل بعث بها الممثل الدائم لباكستان الى الأمين العام ، أنه منذ ١٣ آب/أغسطس من هذا العام قامت قوات من أفغانستان مرات عديدة بانتهاك أراضي باكستان ومجالها الجوي . كما شنت هجمات راح ضحيتها مواطنون باكستانيون ولاجئون أفغان . وأقول مرة أخرى أنه لا يمكن تبرير مثل هذا السلوك . فلن يؤدي الا الى تعزيز المجتمع الدولي دعمه لباكستان في جهودها لمواجهة عواقب حرب شرسة في دولة مجاورة .

وكما تعرف الجمعية ، اضطر ما يقرب من ثلاثة ملايين أفغاني الى اللجوء الى باكستان - حيث يشكلون هناك أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم - كما فر الى ايران ما يزيد على مليون لاجئ آخر . وكلما واصلت قوات الاحتلال السوفياتية شن هجماتها على القرويين المدنيين الأبرياء ، تدفق سيل جديد من اللاجئين التعساء ، الذين

يضطرون الى ترك أفغانستان خوفا من الموت أو الاصابة أو بسبب تدبير ديارهم ومحاصيلهم وماشيتهم ، حيث لم تعد الحياة محتملة في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها . وقد استطاعت حكومتا البلدين المضيفين ، باكستان وايران ، بالمساعدات الضخمة التي تتلقياها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن المجتمع الدولي ، أن تواجهها حتى الآن بشكل رائع . هذا التدفق الضخم المأساوي من اللاجئين . ان هؤلاء الذين هربوا الى خارج أفغانستان لا يشكلون سوى جزء من المشكلة . فلا يجب أن ننسى مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الموجودين داخل أفغانستان ذاتها .

وفي العام الماضي ، تيسر الحصول على تفاصيل أخرى عن سوء معاملة الاتحاد السوفياتي للشعب الأفغاني . وقد أدى ذلك الى تعميق مشاعر القلق لدى المجتمع الدولي بشأن انتهاك حقوق الانسان في ذلك البلد . وقد تجلى هذا القلق في مقرر لجنة حقوق الانسان في دورتها الأربعين ، التي عقدت في ربيع عام ١٩٨٤ ، بالتوصية لأول مرة بوجوب تعيين مقرر خاص لفحص حالة حقوق الانسان في أفغانستان . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه التوصية في دورته التي عقدها في الربيع بأغلبية ساحقة هي ٣٣ صوتا مقابل ثلاثة أصوات . وهناك تطور هام آخر هو أنه في شهر أيار/مايو نشر تقرير أعدته الدكتورة فرانسيس د . سوزا من المعهد الدولي للكوارث بشأن خطر المجاعة في أفغانستان . وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ، تسببت العطلات السوفياتية في احداث اضطراب حاد في اقتصاد أفغانستان المززع بالفعل ، وفي دمار يعجز عنه الوصف في الهياكل الأساسية لهذا البلد . كما حل دمار واسع الانتشار بمباني القرى والمدن مثل هيرات وكندهار ، حيث بلغت الأضرار ذروتها . ودمرت شبكات الري كما أتلقت الأراضي الزراعية تماما . وقد مت الدكتورة د . سوزا أول مسح منهجي لبعض نتائج هذا التدمير مستخدمة الأساليب العلمية . واكتشفت وجود مؤشرات تقليدية تسبق عادة حدوث المجاعات ، وشواهد على وجود نقص خطير في المواد الغذائية .

كما أن هناك في بعض أجزاء باكستان معدلا مرتفعا لسوء التغذية ، وفي بعض المناطق يتدنى الاقتصاد الريفي الى مستوى الكفاف . وكان أثر ذلك حادا بوجه خاص في مقاطعتي باداكشان وباروان ، اللذين تعرضتا للقصف المتكرر ولهجمات أخرى .

وتؤيد حكومتي بقوة الأمين العام وممثله الخاص ، السيد ديبغو كورد وفيز ، اللذين أظهرتا مهارة فائقة وصبرا كبيرا في جهودهما المستمرة للتوصل الى حل تفاوضي . وقد حظيا بالتعاون الكامل من جانب حكومة باكستان . ولذلك ، فاننا نشعر جميعا بخيبة أمل كبيرة لأن عاما آخر قد انصرم زاد فيه عدد الضحايا ، دون أي تحرك الى الأمام - أو أية بادرة على التحرك - من الجانب السوفياتي .

ويتضح من تقرير الأمين العام أنه قد تم صياغة كثير من عناصر التسوية المقترحة بالفعل ، وتنطوي هذه التسوية على المبادئ الأساسية الأربعة التي تجسدت في قرارات الجمعية العامة المتتالية بشأن هذا الموضوع وهي : الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية ، وعودة أفغانستان الى مركزها السابق المستقل وغير المنحاز ، وحق تقرير المصير للشعب الأفغاني ، وتهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة في سلام وكرامة .

وقد أوضحت حكومة باكستان أنها ستقبل أي اتفاق شامل يقوم على هذه المبادئ . ان ما افتقد أثناء مناقشات الأمين العام التي أجراها في الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه ، ومرة أخرى أثناء المناقشات عن كذب التي أجراها ممثله الخاص في جنيف في آب/أغسطس الماضي ، ومازال مفتقدا حتى الآن هو أن تقر الحكومة السوفياتية تنفيذ أول مبدأ من تلك المبادئ . وبمجرد اتخاذ مثل هذا القرار ، سيتسنى التوصل الى تسوية في وقف قصير .

ان الرسالة التي نوجهها الى الحكومة السوفياتية بسيطة للغاية . ولا بد أن يخلص الحكام الحاليين للاتحاد السوفياتي بعد هذه الفترة الطويلة ، الى أن قرار غزو أفغانستان كان خطأ فادحا ؛ لأن أفغانستان لم تكن تمثل أي تهديد ، فعلي أو محتمل ، للاتحاد السوفياتي .

ان الغزو قد استثار المجتمع الدولي ضد الاتحاد السوفياتي بصورة لم تحدث من قبل . لقد كلفت حرب الاستنزاف التي تلت الغزو الاتحاد السوفياتي الكثير . بل ان الشعب السوفياتي لا يفهم لماذا يتعين عليه ان يضحى بأبنائه ، وأن يتحمل هذا العبء . فهي حرب ما كان يجب ان يبدأها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ولن يستطيع ان يكسبها .

ومن العسير جدا على أية حكومة أن تقبل بأنها ارتكبت خطأ مأساويا ، وأن تواجه نتائج هذا الخطأ . لكن سيتعين على الحكومة السوفياتية ان عاجلا أو آجلا أن تقبل هذه الحقيقة ، وأن تسحب قواتها . ان الرسالة التي يتعين على هذه الجمعية ان توجهها الى الحكومة السوفياتية لا بد أن تكون : افعل ذلك الآن ، افعل ذلك قبل ازهاق ارواح المزيد من الأبرياء ، قبل ان يعاني جيل آخر من الأطفال الأفغان من العجز وسوء التغذية . ان تلوح في الأفق بوادر اتفاق عادل يتضمن انسحابك . اقبلي هذا العرض في وقت يكون بإمكانك قبوله ، ان لا يمكن ان تستمر هذه المفاوضات التي ما لا نهاية . اقبلي لصالح الشعب السوفياتي ولصالح مكانتك في العالم . وقبل كل شيء ، فلتأخذك الشفقة بشعب افغانستان الذي تدمرين بلاده . اسحبي قواتك وطائراتك العمودية ودباباتك وقذائف قنابلك من أراضيه .

هذه هي الرسالة التي يجب أن تدوى من هذه المناقشة . وندعو الله ان تستجيب الحكومة السوفياتية - ولو في هذه المرحلة المتأخرة - لنداء المجتمع الدولي ، فهي سحب قواتها من افغانستان دون تأخير ، سوف تسهم اسهاما رئيسيا في استتباب السلم في تلك المنطقة المضطربة .

السيدة كيرك باتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) ، بالمرحبة احتلال افغانستان من نهاية عامه الخامس . وقد طالبت الجمعية العامة المرة ثلوا الأخرى في دوراتها الاستثنائية المتعاقبة ومناقشاتها المتكررة بانهاء احتلال تلك الأرض الجميلة ، أرض القوافل القديمة . وقد نادينا مرارا وتكرارا بانسحاب

القوات الغازية ، وبحق شعب افغانستان في تقرير مصيره . ولكن بعد انقضاء خمس سنوات وبعد كل هذه الجهود ما زال الوضع قائما على ما كان عليه في السنة الأولى من الاحتلال - كارثة انسانية ومأزقا عسكريا .

لقد دامت الحرب السوفياتية ضد الشعب الأفغاني والأمة الأفغانية اكثر من الفترة التي استغرقتها الحرب العالمية الثانية . ولكن لم يخضع الشعب الأفغاني بعد ، بسبل ولا يزال الكفاح مستمرا بعد مرور خمس سنوات طويلة ومعقدة . لكن ، يجب ألا يدهشنا عزم الشعب الأفغاني واصراره ، فمنذ عصر الاسكندر الأكبر على الأقل برهن هذا الشعب على ارادته وقدرته الخارقة على تحمل الصعاب وبذل التضحيات في مقاومة ضارية طويلة ضد غزاة أجانب يأتون اليه من جميع الاتجاهات . وربما كان الشعب الأفغاني هو حركة التحرير الوطنية الأصيلة بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة ، وسوف يستمر كفاحه من أجل تحرير وطنه .

ما الذي حدث في افغانستان خلال هذه السنوات الخمس المأسوية ؟ ان نظام بابرak كارمل الذي نصبه الاتحاد السوفياتي خلال غزوة كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وذلك بعد قتل رئيس وزراء شيوعي آخر ، هو حافظ الله أمين وجميع أفراد أسرته ولا يزال ذلك النظام غير محبوب ، ويعاني من الضعف والانقسام على نفسه . فلا هو استطاع اكتساب مزيد من التأييد في طول البلاد وعرضها ، ولا استطاع ان يكسب ولا الشعب الأفغاني . وعندما تولى بابرak كارمل قيادة الحكومة في كابول ظهرت استراتيجيته على انها تسعى الى كسب التعاطف العام بالقاء تبعة ما عاناه الشعب من ضرور على الحكومة السابقة . لكن كارمل قوبل بالرفض المتزايد من جانب الأمة الأفغانية وزعمائها . وقد حاول كذلك ان يوفق بين فئتي بارشان وخلق المتخاصمتين داخل حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان . وحاول وضع سياسات محلية للمصالحة ، واطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين ، وتخفيف حدة القمع السياسي ، والتقليل من دور القوات المسلحة السوفياتية والمستشاريين السوفيات ، وتقوية الجيش الأفغاني وارساء أساس تحول النظم الاقتصادية والاجتماعية الأفغانية عن طريق

اضفًا الطابع السوفياتي على النظام التعليمي وايفاد طلبة أفغان على سبيل التبادل فسي بعثات الى الاتحاد السوفياتي للتدريب . ويبدو أن الهدف كان تحويل افغانستان الى دولة عميلة مهادنة .

وما الذي حدث في افغانستان في السنوات الخمس الماضية ؟ على المستوى العام ، ربما استطعنا ان نلاحظ ان هدف القوات المحتلة وحكومتها العميلة لم يتحقق ، وان عددا قليلا من استراتيجيات تلك الحكومة لم يلق الا قدرا ضئيلا من النجاح . وقد زادت روح العداة تجاه نظام بابرآك كارمل بدلا من ان تنخفض ، كما ان أغلبية الشعب الأفغاني الساحقة تعارض النظام الدخيل الذي يحاول فرضه .

ان موجة المقاومة لا تزال آخذة في الارتفاع ، كما ان حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ، وهو الواجهة السياسية التي يحاول من خلفها الاتحاد السوفياتي ممارسة السيطرة السياسية على البلاد لا يزال ممزقا . وقد أصبحت عمليات الاغتيال والتخويف السياسي حقائق مستمرة في الحياة السياسية في كابول . وكثيرا ما تنسب هذه الأعمال للمقاومة في محاولة لاخفا فشل قيادة الحزب في التوفيق بين فئتيه ، وفي حكم البلاد بفعالية .

وأيا كانت السياسات المحلية المعتمدة ، فان حكومة افغانستان عاجزة عن تطبيقها خارج كابول وبضعة مدن أخرى ، بل ان مدينة كابول ذاتها لا تزال واقعة تحت حصار فعلي رغم تركيز قوات ضخمة هناك . وبكل بساطة لا تتعدى سلطة حكومة افغانستان بضعة معازل . وبالفعل ، يقال انه في احدى المدن الرئيسية يتعين على حاكمها ، لكي يذهب الى مكتبه ليقضي فيه بضعة ساعات في اليوم ، ان ينتقل في قافلة من العربات المصحفة .

وبعد الافراج عن بعض السجناء السياسيين في الأشهر الأولى لعام ١٩٨٠ تكشف القمع في افغانستان مرة أخرى . والآن أصبح عدد السجناء السياسيين اكبر ما كان من قبل . كما ان الشرطة السرية المعروفة باسم " خاد " منتشرة في كل مكان . وقد تزايد دور المستشارين السوفيات في كل جانب من جوانب الحكم ، الى درجة يبدو فيها ان كل قرار

هام لا يصدر الا عن المستشارين السوفيات ، لا عن الأفغان . وخلال القتال الضارى الذى وقع في صيف ١٩٨٤ ، اضطرت القوات السوفياتية ان تشارك فيه بشكل متزايد ، وذلك يرجع الى حد كبير الى ان الجيش الأفغانى قد تمزق نتيجة عدم الولاء والهروب من الخدمة والانضمام الى الطرف الآخر ، وانعدام الانضباط والافتقار الى الرغبة في القتال .

فما الذى حدث لأفغانستان ؟ لقد دمر اقتصادها بصورة فعلية . لقد كان ذلك الاقتصاد راكدا بالفعل بعد انقلاب نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، الا أن افغانستان عرفت ، منذ ذلك الحين ، قلاقل وهزات اقتصادية قاصمة . فمنذ ما يقرب من سنتين وفي نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، اعترف رئيس الوزراء سلطان على كشتماند في ندوة اقتصادية عقدت في كابول ، ان الدمار الذى ألحق بالاقتصاد بلغ حوالي ٢٤ بليون من العملة الأفغانية أى ما يعادل ٤٣٢ مليون دولار ، ويمثل هذا الرقم نصف المبلغ المخصص لتنمية اقتصاد البلاد خلال العقدتين السابقتين على نيسان / ابريل ١٩٧٨ . كذلك انخفض الانتاج الزراعي ، الأمر الذى استدعى استيراد كمية كبيرة من الحبوب . كما يوجد نقص حاد في المواد الغذائية في مناطق مختلفة من افغانستان . ويرجع ذلك جزئيا الى حرق الأغذية عمدا وقتل الماشية . وقد فر أغلب الأفغان المتعلمين والمهرة مع ملايين غيرهم من المواطنين ليصبحوا لاجئين في باكستان وايران وأجزاء أخرى من افغانستان . وقد هجرت الوديان والقرى وعطلت المصانع ، كما ان البنية الأساسية الزراعية التي طوّرت عبر القرون اصبحت تعاني من التدهور الشديد .

وتبرز آثار كل هذا الدمار في جميع أنحاء البلاد . وقد قدمت مؤخرا " المعونة الأفغانية " وهي منظمة خيرية ، نتائج تفصيلها لأحوال اكثر من ٥ آلاف طفل فسي ٣٠ مقاطعة افغانية .

ويقدّر التقرير ان نصف مليون افغاني يواجهون خطر مجاعة وشيكة الحدوث . ووفقا لما ذكره الدكتور فرانسيس د . سوزا ، المدير المسؤول عن تلك الدراسة ، تعرضت الأحوال في المناطق المطوّرة في البلاد لأضرار شديدة ، وهبط مستوى المعيشة لمعظم الأفغانيين بشكل جذري ، وانتشر سوء التغذية . ومع ذلك ، لم يتوقف الأفغانيون عن كفاحهم لتخليص بلادهم من السيطرة الأجنبية .

ولا يقلّ الدمار الذي أصاب البشر عن الدمار الذي لحق بالاقتصاد . وتنتشر انتهاكات حقوق الانسان . ويواصل النظام محاولاته للتحكم في التعبير عن الرأي السياسي ، وفي تدفق المعلومات أيضا . ويتابع دون كلل جهود لاضفاء الطابع السوفياتي على الحياة السياسية والبنية الاجتماعية للشعب الأفغاني . وتستمر عمليات الاعتقال والاحتجاز والتعذيب على نحو تعسفي ، وتمارس ممارسة عامة من جانب قوات الأمن والشرطة المنتشرة في كل مكان . ولا تتاح محاكمات عادلة على الاطلاق للمتهمين في جرائم سياسية . ويقوم الجنود المسلحون دون تصريح بتفتيش المنازل وسرقتها . وتجوب عصابات الضغط الشوارع بحثا عن أفراد لتجنيدهم في الجيش الأفغاني . وطوال الصيف شهدت كابول موجة جديدة من عمليات اعدام المجاهدين المشتبه فيهم . وفي المناطق الريفية ، زادت السلطات السوفياتية من حدة سياستها الخاصة بعمليات الثأر التعسفية ضد القرى التي يشتبه في انها تؤوي مجاهدين . وتنتشر القصص عن الأعمال الوحشية التي تمارس ضد الأطفال والمواطنين العاديين .

ماذا حدث في افغانستان ؟ ليس من السهل الوصول الى معلومات . فلا يسمح لآية منظمات انسانية بأن تعمل في افغانستان . ولم يصرح للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول كابول منذ عام ١٩٨٢ . وبالنسبة للصحافة ، لا يسمح بدخول افغانستان إلا لصحفيين منتقنين يحابون الاتحاد السوفياتي والنظام الأفغاني في كل ما يكتبونه . أما غيرهم من الصحفيين فلا يلغون حظا مائلا ، وإذا حاولوا دخول افغانستان فانهم يتعرضون للاعتقال والسجن ، ولا يخضعون لقواعد المحاكمات الدولية المعتادة ، أو يمكنون من الاتصال بقناصل بلدانهم . ولقد أظهرت مؤخرا تجربة المحفي الفرنسي أبوشار المخاطر

التي تكمن في محاولة ممارسة العمل الصحفي في هذه البيئة . وهناك صحفيان فرنسيان
آخران قيل لهما في اسلام آباد في الشهر الماضي فقط :

" أحذركما ، وأحذر من خلالكما كل زملائكما الصحفيين . كفاً عن
محاولة التسلل الى افغانستان مع من يسمون برجال العصابات . سيقتل من
الآن فصاعدا رجال العصابات والصحفيون المزعومون الذين يرافقونهم " .

ومنذ الربيع الماضي ، قامت القوات السوفياتية بعمليات كبرى في كل أرجاء افغانستان .
ففي أواخر شهر نيسان / ابريل ، شنت الحملة الهجومية الكبيرة السادسة في وادي بانشير ،
واستخدم فيها لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية القصف الجامع الذي لا يبقي ولا يذر ،
من الطائرات التي تحلق من ارتفاعات شاهقة والتي تأتي من قواعد في الاتحاد السوفياتي ،
مما أدى الى طرد السكان واخلاء الوديان وزيادة السيل المنهمر من اللاجئين الذين
أجبروا على الهروب من ديارهم .

ما الذي حدث في افغانستان ؟ منذ عام ١٩٨٣ بلغ عدد اللاجئين الأفغان
في ايران ١٥ مليون لاجئ . وفرّ ٤ ملايين غيرهم الى باكستان ، وذلك بالإضافة الى
ما يقدر بمليونين مشرد في افغانستان ذاتها . وهكذا ، هرب ما يقرب من نصف السكان
من ديارهم في فترة خمس سنوات ، باحثين عن مأوى في الداخل أو منفى في الخارج .
ما الذي سبب هذه الهجرة الجماعية ، التي وصفها أحد أعضاء لجنة الانقاذ الدولية ،
بأنها " حركة لاجئين لم يسبق لها مثيل في التاريخ " ؟ ان الذي يوضح اسباب ذلك
هو ما يحدث في افغانستان . فالقتال مستمر في كل أرجاء البلاد ، وكذلك المناوشات
التي تقوم بها قوات الاحتلال المدججة بالأسلحة الثقيلة ضد المواطنين العزل من
السلاح . الا أنه بالرغم من القوة الجوية السوفياتية وتزايد اشتراك القوات العسكرية
السوفياتية ، لم تقهر ارادة المجاهدين .

لقد استعر القتال الكثيف في كل أرجاء افغانستان هذا الصيف . ويصف بعض
الذين زاروا مؤخرا كندهار ، ثاني أكبر مدينة في افغانستان ، بأنها تحولت الى مقبرة
حية ، بينما اصبحت هيرات مدينة أشباح .

ومع ذلك ، فقد تجلت قوة المقاومة الافغانية وقدرتها أوضح ما يكون في مدينة كابل ، حيث زادت فعالية المجاهدين خلال شهرى ايلول / سبتمبر وتشيرين الأول / اكتوبر وتحديهم للسيطرة السوفياتية على العاصمة الأفغانية ، التي أصبحت بالفعل معسكرا مسلحا . ولا تزال كابل تحت الحصار .

ونرى في افغانستان ما يؤكد صحة ما لاحظه الفلاسفة السياسيون من ان القهر لا يمكن ان يكون اساسا ثابتا للاستحواذ على السلطة السياسية وممارستها . فقد قال روسو :

" ان أقوى رجل لا يمكن ان تكون قوته كافية لأن تجعله سيدا دائما ، الا اذا حول هذه القوة الى حق وطاعة وواجب " .
والقهر يتحقق بالقوة والعنف ، وبالجيوش المدججة بالأسلحة ، وبالغزو والاحتلال . أما تحويل القوة الى حق فيتأتي بالاقناع ، وبالاقناع بأن الشيء المطالب به يستند الى قاعدة مشروعة . ونرى مرة أخرى في افغانستان ان الحكام قد يحصلون على السلطة بالقوة ، بيد أن مجرد امتلاك السلطة لا يؤدي بالضرورة الى الخضوع . بل انه قد يجعل من المقاومة أمرا حتميا .

ان الشعب الأفغاني ، الذى غزيت بلاده وتم اجتياحها ، والذى تعرض للقهر والاحتلال ، ما زال يقاوم . وقد أصبحت مقاومته اسطورة عصرية . والشعب الأفغاني الذى يقدرون له الضم والاستيعاب والعلمانية ، يرفض الخضوع لتدبير مجتمعه وثقافته وهويته كأمة .

ما الذى حدث في افغانستان ؟ ولماذا أخضع الشعب الأفغاني لهذه المعاناة الرهيبة ابتداء ؟ ولماذا قام الاتحاد السوفياتي أساسا بغزو افغانستان ؟ من الطبيعي ان شعب وحكومة افغانستان لم يشكلا أى تهديد لأمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . حقيقة ، انه يصعب تصوّر كيف يمكن ان تشكل افغانستان المستقلة أى تهديد للاتحاد السوفياتي . لقد كانت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وافغانستان نموذجاً

للتعايش السلمي بين بلدين ينتهجان نظامين سياسيين واجتماعيين متباينين لعقود طويلة . ان افغانستان عضو في حركة عدم الانحياز ، ولم تكن لها أية صلات بحكومات أخرى يمكن ان تسبب قلقا لموسكو . وهي لم تسع للحصول على اسلحة من أعداء الاتحاد السوفياتي ، ولم تحصل منهم على أية اسلحة . كما انها لم تسع لنشر ثورة اسلامية اصولية بين الشعوب المجاورة لها . ان العنف والفوضى في افغانستان لا يهددان السلم في المنطقة . وفي الحقيقة لم تكن هناك اضطرابات في افغانستان قبل ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، عندما شكّل الانقلاب العنيف بداية محاولة فرض ايد يولوجية اجنبية وطريقة دخيلة للحياة على شعب افغانستان . لم تكن هناك أية دعوة أو طلب للمساعدة السوفياتية من الحكومة الأفغانية التي قتلت قوات الغزو رئيسها . ولم يكن هناك ترحيب من الشعب الأفغاني . ومع ذلك لم يتحقق انسحاب القوات المحتلة بعد خمس سنوات من ذلك الغزو .

لماذا قام الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان في المقام الأول ؟ ربما يوضح التاريخ ذلك على أكمل وجه . ان الذين يؤمنون بأن الاتحاد السوفياتي هو ، في الأساس ، تجسيد معاصر للأهداف الروسية التاريخية ، يرون سياسته في افغانستان في ذلك الضوء . ويقول الذين يؤمنون بهذا الرأي ، ان القادة الروس يحاولون منذ عهد القيصرية تحقيق حلمهم بأن تكون لهم ميناء في المياه الدافئة للمحيط الهندي ومن ثم اصبحت السيطرة على افغانستان ضرورية لتحقيق هذه الطموحات التاريخية .

لقد أدرك الأفغانيون تلك الطموحات الاقليمية منذ قرن مضى . فقد كتب عبد الرحمن أمير الأفغاني :

" ان السياسة الروسية في آسيا ، هي ان تحقق بكل السبل ، بالصواب أو الخطأ ، بالصدقة أو العداة ، بالسلم أو الحرب ، القضاء التام على الممالك الاسلامية " .

واذا كان السوفيات المعاصرون يعايشون ، كما يؤمن البعض ، طموحاتهم الأزلية في افغانستان ، فان الأفغانيين المعاصرين يعايشون أيضا التوقعات الأفغانية التاريخية

(السيدة كيرك باتريك ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

في مقاومتهم للغزو . وقد كتب عبد الرحمن أيضا عن شعبه منذ ١٠٠ عام يقول :
" سوا" كانوا جنودا مدربين ، أو فلاحين بسطاء ، فانهم سيضحون
جميعا بكل نقطة من دمائهم الى ان يسقط آخر رجل منهم في سبيل الله ودفاعا
عن نبيهم ودينهم وديارهم وأسراهم ووطنهم وحريرتهم واستقلالهم " .
ويوما بعد يوم ، تلقن جيوش الاحتلال المعاصرة الدرس الذي اشارت اليه نبوءة
عبد الرحمن ، التي يحققها الأفغانيون المعاصرون يوما بعد يوم .

ولخمس سنوات طوال فان الشعب الأفغاني ، الذي يعد بالتأكيد من اشجع الشعوب في العالم وأكثرها حرصا على الاستقلال ، أوضح اصراره على البقاء كشعب . ما الذي يمكن ان نتعلمه جميعا من هذه التجربة المريرة ؟ يمكننا ان نسجل وان نتذكر صعود الشعب الافغاني وشجاعته الخارقة . ويمكننا ان نؤكد ان معركتهم ليست خاسرة وان كفاحهم حي في وديان افغانستان وجبالها وفي هذه الهيئة العالمية .

ان مشروع القرار المقترح والتصويت المتوقع في هذه الجمعية يعد انعكاسا لرأينا جميعا ضد العدوان الوحشي المستمر في افغانستان . ما الذي نستطيع ان نقدمه كمساعدة ؟ يمكننا ان نتذكر احتياجات الشعب الافغاني ، واحتياجات اللاجئين الافغان في باكستان . ويمكننا ان نتذكر ما تقوم به حكومة باكستان وشعبها للتخفيف من محنة اللاجئين الافغان . ويمكننا ان نشيد بالعمل الانساني الذي يظلم به المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الاغذية العالمي والوكالات الطوعية الخاصة وكل اولئك الذين يعملون دون كلل لمساعدة الملايين من اللاجئين . يمكننا ان ندعم جهودهم ، ويمكننا ان نسجل ونتدراسهامات كل هؤلاء المتطوعين سواء من حكومة باكستان او الامم المتحدة أو غيرها من الهيئات ممن اجل الحفاظ على حياة اللاجئين الافغان المحتشدين على الحدود . ويمكننا ان نصوت لصالح مشروع القرار المطروح على هذه الهيئة . وليس من العسير تماما ان نتصور حلا لمشاكل افغانستان . ان أساس الحل موجود فعلا في مشروع القرار الذي سنصوت عليه في هذه الهيئة .

وتؤيد الولايات المتحدة مشروع القرار المطروح على الجمعية بشأن افغانستان ونحن نعتقد ان عناصره الاربعة الرئيسية تتيح أساسا لتسوية تفاوضية عادلة وتابلية للتنفيذ ، تسوية تصون المصالح المشروعة لجميع الأطراف . وهذه العناصر هي : الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية ، صيانة سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز ، وحق الشعب الافغاني في ان يقرر شكل حكومته ، وان يختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمنأى عن أي تدخل او تخريب أو قسر او قيد من الخارج ، وتهيئة الظروف اللازمة التي تسمح للاجئين الافغان بالعودة

طوعا الى ديارهم . ونحن نعتقد ان هذا يشكل أساسا لحل مشرف يخدم مصالح جميع الأطراف .

ما الذى يمكن ان نقوم به ايضا ؟ يمكننا ان ندعم الجهود المستمرة التى لاتعرف الكلل التى يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كورد وفيز ، فقد احرزا تقدما فى تعريف التسوية ، وكيف يمكن تحقيقها . وكما تال الرئيس ريغان فى خطابه أمام هذه الهيئة فى ٢٤ أيلول / سبتمبر من هذا العام فان الولايات المتحدة تؤيد بقوة جهود الأمين العام وممثله الشخصي . ونحن نرحب باعلان استئناف هذه الجهود فى ١٩٨٥ . ونؤيد كذلك الجهود القوية التى تبذلها حكومة باكستان سعيا للتوصل الى حل عن طريق هذه الوساطة . ونعتقد ان هذه الجهود تتيح اساسا للأمل فى انه يمكن التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية ، تؤدى الى وضع حد للحرب البشعة التى تفرض على الشعب الافغانى . ونعتقد ان شعوب افغانستان وباكستان والاتحاد السوفياتى سوف تستفيد كثيرا من هذا الحل السلمى . ويحدونا الأمل الصادق ان تسهم العطيات الجارية هنا فى الجمعية العامة فى التوصل الى هذا الهدف .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٣٥